

المبادرة الإقليمية حول الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (ميناريت)

The MENA Region Initiative as a model of NEXUS Approach and
Renewable Energy Technologies (MINARET)

الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)

International Union for Conservation of Nature and Natural Resources



تشكيل فرق عمل متخصصة وإقترح هيكل تنظيمي وحوكمة لبلديات (الكرك – الأردن، المنتسب
– تونس، وجديدة الشوف - لبنان) معنية بالترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة –
الطاقة المتجددة. تطوير دليل مشتريات خضراء وتحديد وتحليل للمؤسسات الإقليمية التي تعمل
في مجال الترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة – الطاقة المتجددة

Establishing Task Forces and Governanace Structure for WEF – Nexus (Eenergy
Efficiency - Renewable Energy), Developing A Green Procurement Manual, and
Map Related Regional Players for the Municipalities of Al Karak – Jordan, Al
Muntsier – Tunisia, and Jdeideh Al Shouf - Lebanon

شباط 2019
February 2019

مقدمة عن المشروع:

"إن مبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كنموذج لنهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (WEF-NEXUS) وتكنولوجيا الطاقة المتجددة (MINARET)، هو مشروع تم تصميمه ليتم تنفيذه على مدى أربع سنوات بالشراكة مع ثلاث بلديات في ثلاثة بلدان مختلفة، هي تونس ولبنان والأردن. هذا هو المشروع الأول في المنطقة الذي يستخدم منهجاً مشتركاً للتعامل مع تحديات الاستدامة الفريدة والفرص التي تواجه كل بلد على مستوى البلديات المحلي فيما يتعلق بالمياه والطاقة والأمن الغذائي.

المشروع هو أيضا المشروع الأول في المنطقة الذي يسهل الحوار بين الخبراء والمعنيين من القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة، والتنمية المستدامة، والمياه، وتغير المناخ، والعديد من القطاعات الأخرى. يناقش المعنيون من جميع أنحاء المنطقة ويخططون معاً للتغلب على القيود المتزايدة التي تواجهها بلدانهم والمنطقة من خلال إعادة التفكير بشكل أساسي في كيفية إنتاج الطاقة واستهلاكها فيما يتعلق بقطاعي المياه والغذاء.

وأخيراً، على المستوى الدولي، فإن المشروع قد جاء في الوقت المناسب، وهو يلفت انتباه الخبراء وأصحاب العلاقة وصناع القرار في جميع أنحاء العالم. هذا لأنه يعالج العديد من التحديات ذات الأولوية العالمية، (المشروع يتناول خمسة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: SDG 5 - المساواة بين الجنسين، SDG 6 - المياه، SDG 7 - الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، SDG 11 المدن والمجتمعات المستدامة، و SDG 13 - العمل المناخي). يعود السبب أيضاً إلى أن المشروع يستخدم أحدث إطار العمل في العالم. لذلك، يجب علينا الاستفادة من التآزر الحالي وسد الفجوة والجمع بين جميع أصحاب العلاقة الرئيسيين من جميع هذه القطاعات لتحقيق مكاسب متزامنة في جميع القطاعات في وقت واحد.

1. تشكيل فرق عمل متخصصة بالترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة – الطاقة المتجددة

1.1. الغاية من تشكيل فرق عمل للمشروع (Task Force)

الغاية من تشكيل فرق العمل (Task Force) المتخصصة بالترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي وكفاءة الطاقة هو دعم البلدية لضمان الأداء الفعال والكفاء للبلديات في مجال كفاءة استخدام الطاقة وتطبيق مفهوم الترابط بين أمن الطاقة والأمن المائي والغذائي (Water – Energy – Food Security Nexus)، وكذلك المساعدة في إعداد خطط عمل الطاقة المستدامة المحلية وتشجيع التخطيط التشاركي على المستوى المحلي والوطني.

يجب أن يكون تشكيل فريق العمل مبني على ضمان تمثيل طيف متخصص من موظفي البلدية ومشاركة المجتمع المحلي، على أن تحدد أهداف المجموعة والغاية منها ومسئولياتها وعلاقتها بتنفيذ نشاطات المشروع المختلفة، بأسلوب تشاركي بين البلدية وأعضاء المجموعة وإدارة المشروع.

من المهام الرئيسية لمجموعة العمل المتخصصة هو المساهمة في إقتراح هيكلية (يمكن تسميتها بوحدة ، لجنة ، قسم، ...) ونموذج حوكمة بما في ذلك الترتيبات المؤسسية، آليات التنسيق، الأطر التشريعية، آليات التمويل، وغيرها والتي تعمل معاً لدعم تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، وكذلك خطط عمل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. وأن تعمل على مراجعة وتطبيق دليل المشتريات الخضراء (المستدامة)

الأهداف الرئيسية الأخرى لفريق العمل هي دعم مشروع MINARET في القدرة الإدارية وصنع القرار، مثل:

- دعم البلديات في وضع دليل مشتريات خضراء يهدف الى اختيار شراء منتجات وخدمات أقل ضرراً للبيئة والصحة ويتناول التأثيرات البيئية والمواد والكفاءة الإيكولوجية للسلع والخدمات.
- الإشراف على التنفيذ السليم لآلية الشراء المبينة في دليل المشتريات الأخضر وتحديث دليل المشتريات الخضراء حسب الحاجة.
- المساعدة في إجراء تقييمات أساسية للاتصال وتطوير وتنفيذ ومراقبة وتقييم خطط الاتصالات.
- دعم تطوير ومراجعة وتعديل خطط العمل للطاقة المستدامة والمناخ (SECAP).
- تنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تمثيل المشروع والترويج له بفعالية في المؤتمرات والمنتديات الوطنية والإقليمية وغيرها من وسائل تبادل المعرفة.
- المساهمة في تخطيط وتنفيذ بناء القدرات (وبناء القدرات أثناء العمل).
- إجراء القياسات المرجعية للغازات الدفيئة وتحديد أهداف لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.
- العمل مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية والهيئات البلدية التي تدعم البلدية في تصميم وتمويل وتنفيذ وتقييم مشاريع الترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

- إنشاء علاقات وشبكات وشراكات قوية مع الوزارات المعنية، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وغيرها ، والتي يمكن للبلدية الاستفادة منها لدعم تصميم وتمويل وتنفيذ مشاريع الترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
- المساعدة في تطوير الخدمات ذات الصلة بالترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. من خلال توسيع نطاق عمل البلدية ونوعية تقديم الخدمات المتعلقة بالطاقة والمياه والزراعة والأغذية، بالإضافة إلى التنسيق مع مقدمي الخدمات الآخرين لإكمال دورة تقديم الخدمات

1.2. العضوية:

سوف يعتمد تكوين فريق العمل على ضمان التمثيل الكافي لمجموعة متخصصة من موظفي البلدية لضمان تحقيق أهداف فريق العمل بشكل صحيح، مثل التمويل والمشتريات والاتصالات والبنية التحتية والبيئة (المياه والطاقة والغذاء)، والخدمات العامة، (...) ، كما ينبغي أن يشمل فريق العمل أعضاء من مجلس البلدية والمجتمع المحلي، وينبغي أن يكون هؤلاء الأعضاء قادرين على دعم فريق العمل في تحقيق أهدافه الرئيسية.

1.3. الحوكمة

إن رئيس فريق العمل (وبتفويض مناسب من رئيس البلدية، بما يتماشى مع المهام والمسؤوليات المحددة لفريق العمل) مسؤول عن الدعوة للاجتماعات (على أساس منتظم و / أو عند الحاجة)، وتسهيل المناقشات بين أعضاء الفريق، ومراجعة توصيات فريق العمل ووضع اللمسات الأخيرة عليها، تقديم الخيارات المناسبة لتنفيذ التوصيات، والتنسيق مع الإدارات والأقسام وموظفي البلدية ، وتقديم تقارير منتظمة إلى رئيس البلدية وإدارة المشروع.

1.4. المصادر

سيضمن المشروع الحالي "مبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كنموذج لنهج NEXUS وتقنيات الطاقة المتجددة (MINARET)" دعم جهود فريق العمل (بناء القدرات والدعم الفني وتطوير وتنفيذ خطة العمل الخاصة به). وبمجرد إضفاء الطابع المؤسسي على فريق العمل (على شكل وحدة، لجنة أو قسم داخل هيكل البلدية)، عندها يجب أن تكون ذاتية الاستدامة.

1.5. التفويض

تفوض مجموعة العمل للعمل كمجموعة دعم فني وإستشاري للبلدية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، وكذلك خطط عمل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، والعمل على مراجعة وتطبيق مراجعة دليل المشتريات الخضراء (المستدامة)، ومأسسة فريق العمل، وكذلك تطوير وتنفيذ ومراقبة وتقييم خطط التواصل وبناء الشراكات

1.6. تشكيل فرق العمل في البلديات المستهدفة

بناءً على الزيارات الميدانية والمناقشات والمشاورات المكثفة مع البلديات المستهدفة بخصوص الغاية والأهداف وآلية عمل مجموعات العمل المقترحة، فقد تم بالفعل تشكيل فرق العمل على النحو التالي:

1.6.1. فريق العمل الخاص ببلدية الكرك:

- المهندسة ساجدة الرهايفة / المدير التنفيذي للبلدية – رئيس الفريق
- المهندس صالح العبيسات / مدير وحدة التنمية المحلية
- السيدة آمنة السحيمات / مديرة وحدة تمكين المرأة
- السيد جميل الجعافرة / رئيس جمعية البيئة المستدامة
- السيد يوسف الجعفري / رئيس قسم المشتريات
- السيد إبراهيم الضمور / رئيس قسم العلاقات العامة
- السيد رامي سحيمات / رئيس قسم الكهرباء
- المهندسة زبيدة المدادحة / رئيس قسم الدراسات
- السيدو خولة البستجي / عضو المجلس البلدي
- المهندس محمد السحيمات

1.6.2. فريق العمل الخاص ببلدية جديدة الشوف:

- هشام الفطاييري / رئيس البلدية – رئيس الفريق
- ايمن شرف الدين / عضو بلدية - لجنة النشاطات والمهرجانات
- بسام الغزال / كهرباء
- غازي جابر / مياه
- دنيا الفطاييري / ضابط ارتباط
- رباب ابو علي / جمعية لنا
- جهينة ابو خزام / جمعية سيدات الجديدة
- عامر علامة / موظف بلدية
- سامر دبيان / جمعية محمية ارز الشوف

1.6.3. فريق العمل الخاص ببلدية المنتسير:

- السيد احمد غديرة / رئيس لجنة البيئة والتنمية المستدامة – رئيس الفريق
- السيد كمال الغمراسي / رئيس لجنة الشؤون المالية ومتابعة الصرف
- السيد غازي تريمش / رئيس لجنة التعاون اللامركزي والعلاقات الخارجية
- السيدة هدى البدوي / رئيسة لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة
- السيد غازي السخيري / كاتب عام البلدية
- المهندسة وفاء قندوز / رئيس مصلحة الأشغال الجديدة
- السيد نوفل بوزقرو / قسم المشتريات
- السيدة هدى مخلوف / مصلحة المناطق الخضراء

- السيد زهير البنزرتي / مكلف الإعلام بالبلدية
- السيد ذاكر السقا / جمعية أزرقنا الكبير

 <p>بلدية الكرك الكبرى Greater Al Karak Municipality</p>	 <p>الجمهورية التونسية وزارة الشؤون المحلية و البلدية بلدية المنتسب ... مصلحة الأعمال البلدية</p>
<p>No. : 099/09 Date : / / 200 2018/08/18</p>	<p>29 أوت 2018 5870</p>
<p>السادة ادارة مشروع المبادرة الاقليمية للترباط بين المياه والطاقة والغذاء المحترمين</p> <p>بعد التحية،،</p> <p>ارجو التكرم بالعلم بان فريق العمل الخاص بالمشروع المنفذ مع بلدية الكرك الكبرى سيكون برئاسة المدير التنفيذي (مساحة الرفاهية) وعضوية كل من التالية اسماؤهم:-</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- مدير وحدة التنمية المحلية و مصالح العيديات 2- مديرة وحدة تمكين المرأة اشد المحجيات 3- رئيس جمعية البيئة المستدامة السيد جميل الجعافرة 4- رئيس قسم المشتريات يوسف الجعفري 5- رئيس قسم العلاقات العامة ابراهيم احمد الضمور 6- رئيس قسم الكهرباء رامي البسحيمات 7- المهندس محمد السحيمات 8- عضو المجلس البلدي خولة البستنجي 9- رئيس قسم الدراسات الهندسة زبيدة المناححه <p>واقبلوا الاحترام</p> <p>رئيس بلدية الكرك الكبرى أحمد زعيم كركم الكرك</p> <p>نسخة/ مدير البلدية نسخة/ مدير الأداري نسخة/ لرئيس شؤون الموظفين نسخة/ وحدة التنمية نسخة/ الملف</p>	<p>من رئيس بلدية المنتسب إلى السيدة لؤلؤة السقا مديرة مشروع "ميناريت"</p> <p>الموضوع: حول تركية فريق المتكئين للشرايات الحضراء</p> <p>في إطار متابعتنا لنضم أعمال مشروع ميناريت سعنا لاستقبال السيدات لولة السقا وهي وأسوار أبو مكينة والسادة علي الهاليمية و سمود التريان و البنين تولوا بالتنسيق معنا لتكون فريق عمل إختصاصه بما يضمن تواصل المشروع و الفعالية لإجراءات البلدية المتكئين للفرض.</p> <p>و يكون هذا الفريق من السادة:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. أحمد غيرة: رئيس لجنة البيئة و التنمية المستدامة 2. كمال الصرامي: رئيس لجنة الشؤون المالية و مائة الصرف 3. غازي تيمش: رئيس لجنة الصان الامركزي و العلاقات الخارجية 4. هدى البوي: رئيسة لجنة الديمقراطية المتشاركة و الحركة المنقوصة 5. غازي السخيري: كاتب عام البلدية 6. وفاء قندوز: رئيس مصلحة الأشغال الجديدة 7. نوفل بوزقرو: قسم الشرايات 8. هدى مخلوف: مصلحة المناطق الحضراء 9. زهير البنزرتي: مكلف بالإعلام بالبلدية 10. ذاكر السقا: جمعية أزرقنا الكبير <p>و إننا و إذ نشي على جهود خبراء مشروع ميناريت خلال فترة التكوين فإنا نؤكد حرصنا المتواصل على تطوير العلاقات ونا و رفقتنا في مزيد العمل ضمن فريق متكامل.</p> <p>و التسلام رئيس البلدية النسر مرزوق</p>
<p>تلف : ٤٦، ٣/٢٣٥١ - فاكس : ٧٩٩٧٧٧٢٨ - ٠٣/٢٣٥١١٩٨ - ص ب (٢٣) الكرك 351046 - Mob.: 0799777728 - Fax: 03/2351198 - P.O.Box (23) Al-Karak - Jor</p>	

شكل-1: نموذج عن الكتب الرسمية لتشكيل فرق العمل في بلدية الكرك وبلدية المنتسب

2. إقتراح هيكل تنظيمي وحوكمة خاص بالترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة – الطاقة المتجددة

2.1. الغاية من وضع هيكل حوكمة (Governance Structure)

الهدف من وضع هيكل حوكمة (Governance Structure) للبلديات خاص بكفاءة الطاقة والترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي، هو لضمان الأداء الفعال والكفاء للبلديات في مجال كفاءة إستخدام الطاقة وتطبيق مفهوم الترابط بين أمن الطاقة والأمن المائي والغذائي (Water – Energy – Food Security Nexus)، حيث تشمل تلك الحوكمة الترتيبات المؤسسية وآليات التنسيق على مستوى البلدية وإرتباطها على المستوى المحلي والمستوى الوطني وجميع الترتيبات المناسبة، وذلك لدعم تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج وخطط عمل كفاءة الطاقة والترابط بين الطاقة والماء والغذاء في البلديات.

2.2. الهيكلية المقترحة لبلدية الكرك - الأردن

أن افضل ترتيب تنظيمي في بلدية الكرك هو إنشاء وحدة متخصصة (أتفق على تسميتها وحدة التنمية البيئية المستدامة)، كما تم الإتفاق أن تكون هذه الوحدة متفرغة من وحدة التنمية في البلدية والتي تم الإتفاق على إدراجها ضمن هيكلية البلدية مع بداية عام 2019.

وللوصول الى تحديد أعضاء، ومسؤوليات، وواجبات، وصلاحيات اللجنة، كان لا بد من نقاش موسع مع رئيس البلدية والأعضاء المحتملين، بما في ذلك أعضاء من المجتمع المحلي وجميع الشركاء ذوو العلاقة. تم خلال هذا الإجتماع مناقشة الرؤية لهذه الوحدة، ومن ثم رسالتها، وبعد ذلك تحديد ماهي الغايات الإستراتيجية التي يمكن من خلالها الوصول للرؤية. الهدف من هذا النقاش هو وضع أساس ومرجع لتحديد الأعضاء المحتملين، والمسؤوليات، والواجبات، والصلاحيات للجنة.

2.2.1. رؤية الوحدة:

تم مناقشة رؤية اللجنة بعد شرح موسع ومناقشة مستفيضة مع الحضور عن مفهوم الترابط بين الماء والطاقة والغذاء (أساس ومرجعية نشاطات المشروع)، وكذلك عن نشاطات المشروع المختلفة والتي ركزت على مأسسة العمل ضمن هذا المفهوم، تطوير دليل المشتريات الخضراء، تحديد الشركاء من منظمات دولية ومانحين وغيرها.

تم الإتفاق بالإجماع على أن تكون رؤية الوحدة هو "بيئة آمنة ومستدامة"

2.2.2. رسالة الوحدة:

تم مناقشة رسالة الوحدة بعد عرض الحضور للأدوات والممارسات المختلفة التي يمكن الوصول من خلالها تحقيق الرؤية، وهي:

- استخدام التكنولوجيا والبحث العلمي
- زيادة المعرفة والوعي
- المشاركة المجتمعية
- تعزيز مفهوم الترابط بين المياه والطاقة والغذاء
- زيادة كفاءة استخدام الطاقة
- زيادة فرص التمويل وتنوع مصادره

بعد نقاشات معمقة، تم الإتفاق على ان تكون رسالة الوحدة "تطوير الترابط بين المياه والطاقة والغذاء باستخدام التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي، ورفع المعرفة والمعرفة والوعي لدى المجتمع المحلي وصناع القرار بهدف ضمان مشاركة فاعلة وإيجاد فرص / مصادر تمويل مناسبة"

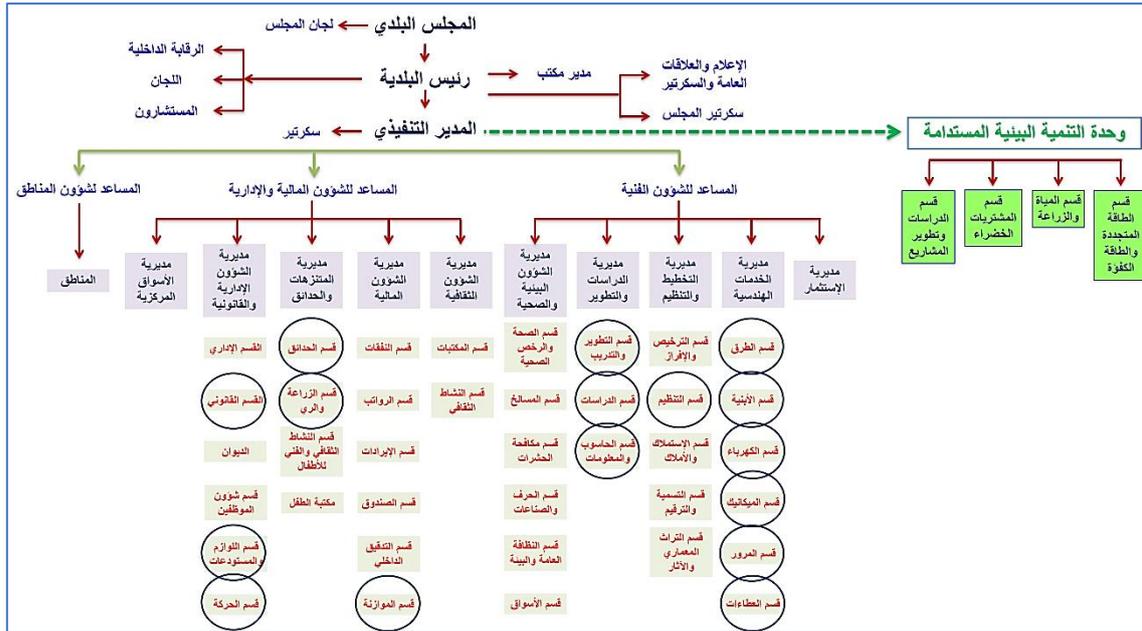


شكل-2: صور تبين مناقشات فريق العمل في بلدية الكرك مع إدارة المشروع والمستشارين

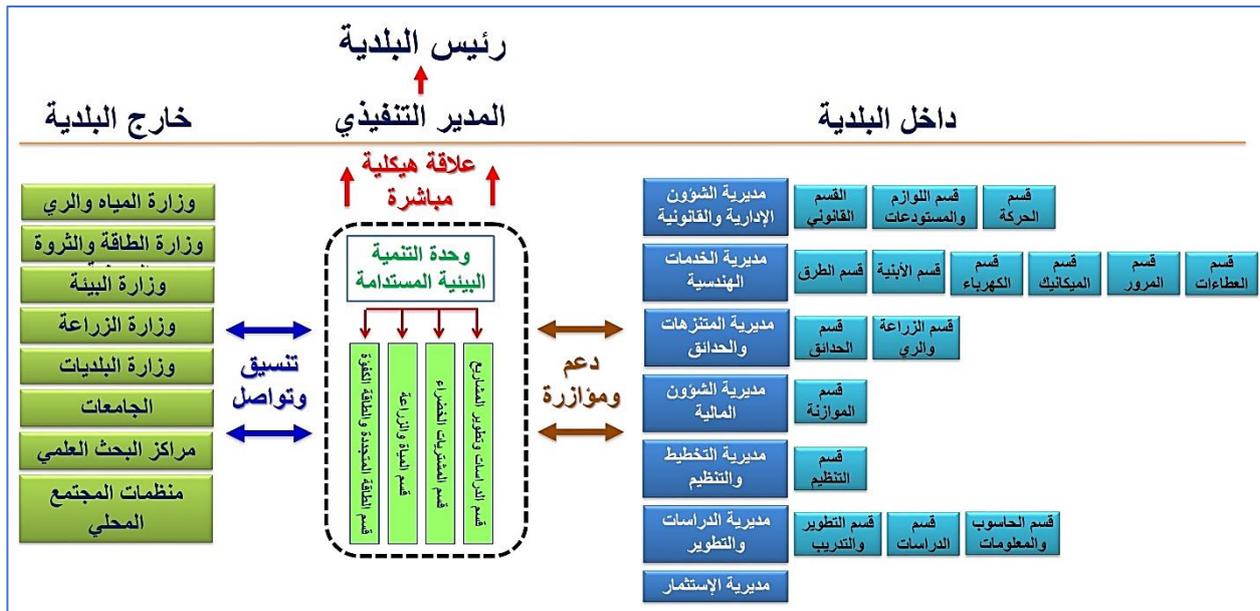
2.2.3. الغايات:

تم تحديد العديد من الغايات التي يجب تحقيقها للوصول الى الرؤية المحددة وهي " بيئة آمنة ومستدامة " ومنها:

- توفير في استخدام الطاقة، وتسويق مفهوم الطاقة الكفؤة
- زيادة الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة
- رفع المعرفة والوعي المجتمعي بالحفاظ على البيئة
- تصميم وتنفيذ برامج رفع المعرفة والوعي لدى صناع ومتخذي القرار في مجال البيئة والإستفادة من الترابط بين المياه والطاقة والغذاء
- إيجاد فرص الترابط بين البيئة والأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة، التغير المناخي، والتنمية المستدامة
- خلق شراكات إستراتيجية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي
- استخدام التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي في الوصول لحلول بيئية، وترابط أفضل بين المياه والطاقة والغذاء
- تطوير مبادرات نوعية وريادية تسهم في ربط التنمية البيئية بالتنمية الإقتصادية مثل الترفيه الأخضر والسياحة البيئية (Green Entertainment and Eco-Tourism)
- العمل مع المدارس لتنفيذ نشاطات بيئية موجهة نحو الحفاظ على البيئة ورفع المعرفة والوعي البيئي مثل مبادرة اليوم الأخضر (Green Day Initiative)



شكل-4: إقتراح ربط الوحدة مع المدير التنفيذي للبلدية، والأقسام المقترحة داخل الوحدة



شكل-5: العلاقة المقترحة للوحدة مع المديريات والأقسام داخل البلدية ومع بقية المؤسسات ذات العلاقة خارج البلدية

بناء على الترتيب أعلاه، فإن الوحدة ترتبط بشكل مباشر مع المدير التنفيذي، ولدى رئيس الوحدة صلاحيات مفوضة من المدير بالتعاون والاتصال والتنسيق مع جميع المديريات والأقسام داخل البلدية، وايضا مع جميع الجهات المعنية خارج البلدية.

يتأخر الوحدة شخص مختص من موظفي البلدية، لديه خبرة كافية في المواضيع البيئية و/أو الإدارية التي تؤهله للعمل في تحقيق الغايات الأساسية للوحدة (مشابهة للأهداف التي تم تحديدها لفريق العمل) وهي تتلخص في دعم عمل البلدية في وضع الترتيبات المؤسسية، آليات التنسيق، الأطر التشريعية، آليات التمويل، وغيرها من الجهود التي تعمل

معاً لدعم تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء، وكذلك خطط عمل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وهي بشكل محدد:

- العمل مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية والهيئات البلدية التي تدعم البلدية في تصميم وتمويل وتنفيذ وتقييم مشاريع الترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
- إنشاء علاقات وشبكات وشراكات قوية مع الوزارات المعنية، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وغيرها ، والتي يمكن للبلدية الاستفادة منها لدعم تصميم وتمويل وتنفيذ مشاريع الترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
- المساعدة في تطوير الخدمات ذات الصلة بالترابط بين الماء والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. من خلال توسيع نطاق عمل البلدية ونوعية تقديم الخدمات المتعلقة بالطاقة والمياه والزراعة والأغذية، بالإضافة إلى التنسيق مع مقدمي الخدمات الآخرين لإكمال دورة تقديم الخدمات
- دعم البلديات في وضع دليل مشتريات خضراء يهدف الى اختيار شراء منتجات وخدمات أقل ضرراً للبيئة والصحة ويتناول التأثيرات البيئية والمواد والكفاءة الإيكولوجية للسلع والخدمات.
- الإشراف على التنفيذ السليم لآلية الشراء المبينة في دليل المشتريات الأخضر وتحديث دليل المشتريات الخضراء حسب الحاجة.
- المساعدة في إجراء تقييمات أساسية للاتصال وتطوير وتنفيذ ومراقبة وتقييم خطط الاتصالات.
- دعم تطوير ومراجعة وتعديل خطط العمل للطاقة المستدامة والمناخ (SECAP).
- تنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- المساهمة في تخطيط وتنفيذ بناء القدرات (وبناء القدرات أثناء العمل).
- إجراء القياسات المرجعية للغازات الدفيئة وتحديد أهداف لخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

يعتمد إختيار رئيس الوحدة على عدد من الشروط المرجعية المثالية، وفي حال عدم توفر شخص يحقق جميع تلك الشروط، يتم إختيار الشخص الأكثر كفاءة، بشرط دعم قدراته الفنية والإدارية لتعزيز قدرته على تحقيق أهداف الوحدة بشكل فعال. فيما يلي الشروط المرجعية لإختيار رئيس الوحدة:

- شهادة جامعية (يفضل درجة متقدمة، ماجستير أو دكتوراه) في العلوم الهندسية، العلوم التطبيقية الطبيعية، العلوم البيئية، أو أي مجالات أخرى ذات الصلة.
- خبرة لا تقل عن 7 سنوات في مجال العمل أعلاه.
- خبرة في إدارة المشاريع المحلية والدولية.
- العمل المسبق مع الكيانات الحكومية ووكالات التنمية ذات الصلة.
- إتقان اللغتين الإنجليزية والعربية المكتوبة والشفوية.
- مهارات في تطبيقات الحاسوب.
- مهارات الكتابة الفنية والتحليلية.
- مهارات الإتصال والتواصل، والقدرة على قيادة فريق العمل.
- القدرة على التشبيك وخلق الشراكات ومهارات التفاوض.
- القدرة على إدارة العمليات بشكل يومي وتوزيع المهام على الأقسام والشعب المختلفة.

- القدرة على التخطيط الإستراتيجي وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع والنشاطات.
- القدرة على إدارة القوى البشرية والمصادر المالية والموارد المختلفة.
- القدرة على التنسيق على مستوى متخذي القرار والمؤسسات ذات العلاقة، وضمان التواصل ضمن الوقت المناسب.
- الإشراف المباشر على التقارير والدراسات.

2.3. الهيكليّة المقترحة لبلدية جديدة الشوف - لبنان

أن افضل ترتيب تنظيمي في بلدية جديدة الشوف هو إنشاء لجنة متخصصة، وللوصول الى تحديد أعضاء، ومسؤوليات، وواجبات، وصلاحيات اللجنة، كان لا بد من نقاش موسع مع رئيس البلدية والأعضاء المحتملين، بما في ذلك أعضاء من المجتمع المحلي وجميع الشركاء ذوو العلاقة.

تم خلال هذا الإجتماع مناقشة الرؤية لهذه اللجنة، ومن ثم رسالتها، وبعد ذلك تحديد ماهي الغايات الإستراتيجية التي يمكن من خلالها الوصول للرؤية. الهدف من هذا النقاش هو وضع أساس ومرجع لتحديد الأعضاء المحتملين، والمسؤوليات، والواجبات، والصلاحيات للجنة.

2.3.1. رؤية اللجنة:

تم مناقشة رؤية اللجنة بعد شرح موسع ومناقشة مستفيضة مع الحضور عن مفهوم الترابط بين الماء والطاقة والغذاء (أساس ومرجعية نشاطات المشروع)، وكذلك عن نشاطات المشروع المختلفة والتي ركزت على مأسسة العمل ضمن هذا المفهوم، تطوير دليل المشتريات الخضراء، تحديد الشركاء من منظمات دولية ومانحين وغيرها.

تم الإتفاق بالإجماع على أن تكون رؤية اللجنة هو "بلدة نموذجية خضراء"

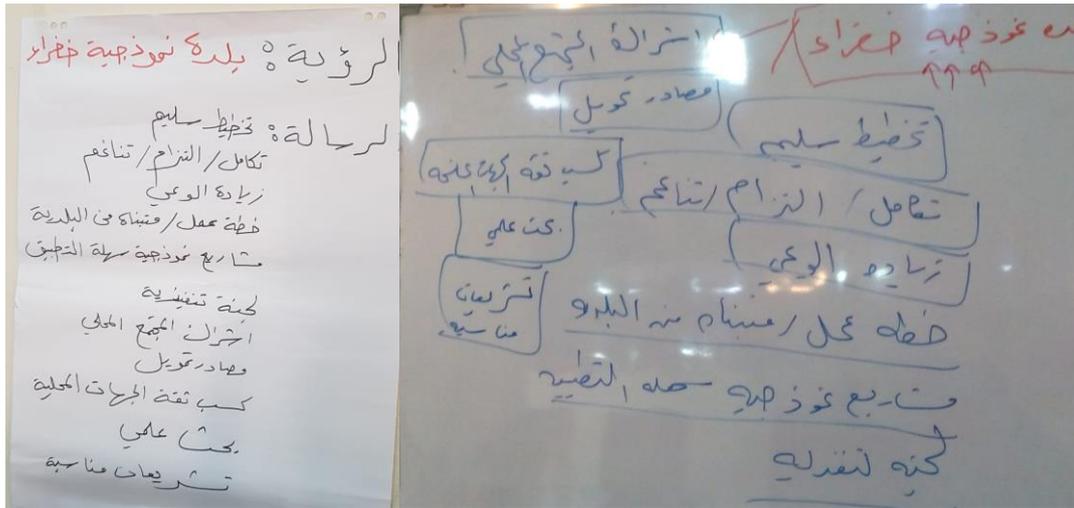
2.3.2. رسالة اللجنة:

تم مناقشة رسالة اللجنة بعد عرض الحضور للأدوات والممارسات المختلفة التي يمكن الوصول من خلالها تحقيق الرؤية، وهي:

- التخطيط السليم
- إشراك المجتمع المحلي
- مصادر التمويل، وكسب ثقة الجهات المانحة
- زيادة المعرفة والوعي
- البحث العلمي
- التشريعات المناسبة
- التكامل، التناغم، والإلتزام
- تنفيذ مشاريع ريادية سهلة التطبيق

• وجود لجنة متخصصة

وبناء على تلك الأدوات والممارسات، كانت هنالك آراء مختلفة لصياغة الرسالة، بعد نقاشات معمقة، تم الإتفاق على ان تكون رسالة الوحدة "إشراك المجتمع المحلي للوصول الى وضع تخطيط سليم وتشريعات مناسبة، ووضع خطة عمل للترابط بين المياه والطاقة والغذاء وكفاءة استخدام الطاقة مبنية على البحث العلمي، تهدف الى زيادة المعرفة والوعي، والوصول الى كسب ثقة الجهات المانحة، وتأمين مصادر التمويل لتنفيذ مشاريع نموذجية"



شكل-6: صور تبين مناقشات فريق العمل في بلدية الجديدة مع إدارة المشروع والمستشارين

2.3.3. الغايات:

تم تحديد العديد من الغايات التي يجب تحقيقها للوصول الى الرؤية المحددة وهي "بلدة نموذجية خضراء" ومنها:

- التوعية لأهمية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء
- ان يكون لدى اللجنة رؤية مستقبلية واضحة
- تدريب أعضاء من المجتمع المحلي على كتابة مقترحات مشاريع ذات علاقة بالترابط بين الماء والطاقة والغذاء
- خلق جو من التفاعل بين المجتمع المحلي والجمعيات المحلية والبلدية
- إشراك المرأة تحديدا بهذه اتمشاريات لتأمين فرص عمل لها وتمكينها وحثها على إتخاذ القرارات
- إرشاد الأهل للبدء بتوعية أبنائهم لإحترام البيئة
- رفع مستوى المعرفة والوعي على مفهوم الترابط بين الماء والطاقة والغذاء لدى المجتمع المحلي
- تعديل بعض التشريعات والقوانين

- تأمين فرص عمل للنساء والشباب في قطاع الزراعة والماء والطاقة
- تشجيع الزراعة العضوية
- تشجيع العمل التطوعي في مجال البيئة
- ابتكار مشاريع تنموية ذات إستمرارية مبنية على المصلحة العامة
- خلق تفاعل سليم بين اللجنة والمجتمع المحلي والجمعيات
- التركيز على إستخدام الطاقة المتجددة
- خلق فرص عمل للشباب
- تحدي أولويات الأعمال بحسب الحاجة
- العمل على تطوير اللجان المحلية للأحياء
- العمل على تنفيذ مشاريع بيئية
- العمل على الطاقة المستدامة
- زيادة مصادر الطاقة المتجددة
- الإستفادة من طاقات ونشاطات المجتمع المحلي
- خلق فرص جديدة
- تطوير العمل الإداري في البلدية

2.3.4. هيكلية الوحدة:

2.3. الهيكلية المقترحة لبلدية المنتسير - تونس

أن افضل ترتيب تنظيمي في بلدية المنتسير هو إنشاء وحدة متخصصة (أنفق على تسميتها وحدة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء وكفاءة الطاقة)، كما تم الإتفاق أن تكون هذه الوحدة مرتبطة مباشرة مع الكاتب العام.

وللوصول الى تحديد أعضاء، ومسؤوليات، وواجبات، وصلاحيات اللجنة، كان لا بد من نقاش موسع مع رئيس البلدية والأعضاء المحتملين، بما في ذلك أعضاء من المجتمع المحلي وجميع الشركاء ذوو العلاقة. تم خلال هذا الإجتماع مناقشة الرؤية لهذه الوحدة، ومن ثم رسالتها، وبعد ذلك تحديد ماهي الغايات الإستراتيجية التي يمكن من خلالها الوصول للرؤية. الهدف من هذا النقاش هو وضع أساس ومرجع لتحديد الأعضاء المحتملين، والمسؤوليات، والواجبات، والصلاحيات للجنة.

2.4.1. رؤية اللجنة:

تم مناقشة رؤية اللجنة بعد شرح موسع ومناقشة مستفيضة مع الحضور عن مفهوم الترابط بين المياه والطاقة والغذاء (أساس ومرجعية نشاطات المشروع)، وكذلك عن نشاطات المشروع المختلفة والتي ركزت على مأسسة العمل ضمن هذا المفهوم، تطوير دليل المشتريات الخضراء، تحديد الشركاء من منظمات دولية ومانحين وغيرها. وعليه، فقد تم صياغة الرؤية بحيث تكون "بلدة نموذجية خضراء" فيما يلي ملخص الرؤى التي تم إقتراحها:



شكل-7: صور تبين مناقشات فريق العمل في بلدية المنتسبر مع إدارة المشروع والمستشارين

2.4.2. رسالة اللجنة:

تم مناقشة رسالة اللجنة بعد عرض الحضور للأدوات والممارسات المختلفة التي يمكن الوصول من خلالها تحقيق الرؤية، وهي:

- التخطيط السليم
- إشراك المجتمع المحلي
- مصادر التمويل، وكسب ثقة الجهات المانحة
- زيادة المعرفة والوعي
- البحث العلمي
- التشريعات المناسبة
- التكامل، التناغم، والإلتزام
- تنفيذ مشاريع ريادية سهلة التطبيق
- وجود وحدة متخصصة

وبناء على تلك الأدوات والممارسات، كانت هنالك إتفاق على صياغة الرسالة بشكل متقارب مع رسالة بلدية الكرك **"تطوير الترابط بين المياه والطاقة والغذاء باستخدام التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي، ورفع المعرفة والمعرفة والوعي لدى المجتمع المحلي وصناع القرار بهدف ضمان مشاركة فاعلة وإيجاد فرص / مصادر تمويل مناسبة"**

2.4.3. الغايات:

كان هناك إتفاق على معظم الغايات التي تحديدها في بلدية الكرك وبلدية جديدة الشوف والتي يجب تحقيقها للوصول الى الرؤية المنشودة، ومنها:

- التوعية لأهمية الترابط بين المياه والطاقة والغذاء
- ان يكون لدى اللجنة رؤية مستقبلية واضحة
- تدريب أعضاء من المجتمع المحلي على كتابة مقترحات مشاريع ذات علاقة بالترابط بين الماء والطاقة والغذاء
- خلق جو من التفاعل بين المجتمع المحلي والجمعيات المحلية والبلدية
- إشراك المرأة تحديدا بهذه ائلمشاريع لتأمين فرص عمل لها وتمكينها وحثها على إتخاذ القرارات
- إرشاد الأهل للبدء بتوعية أبنائهم لإحترام البيئة
- رفع مستوى المعرفة والوعي على مفهوم الترابط بين الماء والطاقة والغذاء لدى المجتمع المحلي
- تعديل بعض التشريعات والقوانين
- تأمين فرص عمل للنساء والشباب في قطاع الزراعة والماء والطاقة
- تشجيع الزراعة العضوية
- تشجيع العمل التطوعي في مجال البيئة
- إبتكار مشاريع تنموية ذات إستمرارية مبنية على المصلحة العامة
- خلق تفاعل سليم بين اللجنة والمجتمع المحلي والجمعيات
- التركيز على إستخدام الطاقة المتجددة
- خلق فرص عمل للشباب
- تحدي أولويات الأعمال بحسب الحاجة
- العمل على تطوير اللجان المحلية للأحياء
- العمل على تنفيذ مشاريع بيئية
- العمل على الطاقة المستدامة
- زيادة مصادر الطاقة المتجددة
- الإستفادة من طاقات ونشاطات المجتمع المحلي
- خلق فرص جديدة
- تطوير العمل الإداري في البلدية
- توفير في إستخدام الطاقة، وتسويق مفهوم الطاقة الكفوة
- زيادة الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة
- رفع المعرفة والوعي المجتمعي بالحفاظ على البيئة
- تصميم وتنفيذ برامج رفع المعرفة والوعي لدى صناع ومتخذي القرار في مجال البيئة والإستفادة من الترابط بين المياه والطاقة والغذاء
- إيجاد فرص الترابط بين البيئة والأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة، والتغير المناخي، والتنمية المستدامة
- خلق شراكات إستراتيجية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي
- إستخدام التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي في الوصول لحلول بيئية، وترابط أفضل بين المياه والطاقة والغذاء

- تطوير مبادرات نوعية وريادية تسهم في ربط التنمية البيئية بالتنمية الاقتصادية مثل الترفيه الأخضر والسياحة البيئية (Green Entertainment and Eco-Tourism)
- العمل مع المدارس لتنفيذ نشاطات بيئية موجهة نحو الحفاظ على البيئة ورفع المعرفة والوعي البيئي مثل مبادرة اليوم الأخضر (Green Day Initiative)
- توقيع مذكرات تفاهم مع الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات المختصة بهدف الاستفادة من الخبرة ومصادر الدعم المتوفرة، مما يساهم في تعزيز دور هذه الجامعات والمؤسسات في الخدمة المجتمعية والبيئية

2.4.4. هيكلية الوحدة:

تم الإتفاق على أن تشتمل هيكلية الوحدة على الأقسام التالية (وهي متطابقة مع ما تم إقتراحه من قبل بلدية الكرك):

- قسم الطاقة المتجددة والطاقة الكفوة
- قسم المياه والزراعة
- قسم المشتريات الخضراء
- قسم الدراسات وتطوير المشاريع

كما تم تحديد المصالح الموجودة في البلدية والتي يتقاطع عملها مع عمل الوحدة المقترحة، وهي:

- المصلحة المالية
- مصلحة الأشغال الجديد
- مصلحة الأشغال المباشر والصيانة
- مصلحة الشراءات
- مصلحة المناطق الخضراء
- مصلحة العلاقات الخارجية
- مصلحة الثقافة

كما تم تحديد المؤسسات الوطنية التالية في مدينة المنتسير والتي يتقاطع عملها مع عمل الوحدة المقترحة، وهي:

- الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع الغاز (SONEDE)
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)
- الوكالة الوطنية للتحكم بالطاقة (ANME)
- الوكالة الوطنية للتحكم بالنفايات (ANGEO)
- وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي (APAL)
- الوكالة الوطنية لحماية المحيط (ANPE)
- المندوبة الجهوية للفلاحة
- المندوبة الجهوية للتنمية
- إدارة البيئة

- ولاية المنتسیر
- جامعة المنتسیر

3. دليل المشتريات الخضراء للبلديات (Green Procurement Manual)

1.3 مقدمة – ما هو المقصود بالمشتريات الخضراء

المشتريات الخضراء هي شراء اللوازم والخدمات ذات التأثير السلبي الأقل، أو ذات التأثير الإيجابي على البيئة وصحة الإنسان عند مقارنتها بالمنتجات أو الخدمات المنافسة التي تخدم نفس الغرض.

$$\text{البيئة} + \text{السعر} + \text{الأداء} = \text{المشتريات الخضراء}$$

لتحديد ما إذا كان المنتج أو الخدمة "خضراء"، يحتاج المرء إلى النظر في التأثير البيئي طوال دورة حياته - بداية من استخراج المواد الخام إلى تصنيع المنتج والتعبئة والتوزيع وإعادة الاستخدام والتخلص منه بعد إنتهاء العمر الافتراضي.

تحتاج التكلفة أيضاً إلى النظر، وهنا نقصد تكاليف عمر المنتج، بدلاً من التكاليف الرأسمالية الأولية - أي سعر الشراء الأولي والتي تتجاهل تكاليف الاستخدامات المرتبطة باستهلاك الكهرباء والمياه، ومصاريف الصيانة وتكاليف التخلص من المنتج بعد نهاية العمر الافتراضي للمنتج، من الأمثلة على ذلك المصابيح الكهربائية الموفرة للطاقة، والتي تكلف أكثر من المصابيح الضوئية المتوهجة غير الفعالة، ولكنها أقل تكلفة على المدى الطويل بسبب الكهرباء التي يتم توفيرها خلال فترة حياتها والذي هو أطول بعشر مرات.

قد يبدو في البداية أن المشتريات الخضراء تتنافس مع الأولويات التنموية والحصافة المالية (على سبيل المثال، النهج الأقل تكلفة الذي حدده قانون الإدارة المالية للبلدية)، ولكن ولحسن الحظ، فإن التنمية والحصافة المالية والمشتريات الخضراء تكمل بعضها البعض في أكثر الأحيان.

إن مفهوم النظر في دورة حياة منتج أو خدمة بأكملها مهم بشكل خاص، مثلاً في حالة البضائع، عادة ما يتضمن ذلك عملية الإنتاج وكذلك فترة الاستخدام والتخلص منها مع نهاية العمر، أما بالنسبة للخدمات فإن ذلك يشمل الأنظمة والمواد المستخدمة لتوفير الخدمات - على سبيل المثال التنظيف أو التموين. إن نطاق التأثيرات البيئية التي تتناولها المشتريات الخضراء واسعة للغاية، بعض الأمثلة مبينة أدناه.

التأثيرات البيئية للسلع والخدمات الرئيسية

التأثيرات البيئية التي يجب أن تتناولها عملية الشراء الأخضر	طبيعة المنتج
استهلاك الطاقة، استخدام المواد الخطرة، إعادة تدوير الأجزاء المختلفة، والقدرة على ترقية المكونات.	معدات تكنولوجية (أجهزة الكمبيوتر والطابعات وأجهزة تخزين البيانات)
انبعاثات الغازات الدفيئة والمواد الجزيئية، استهلاك الوقود، الضوضاء، واستخدام المواد الخام.	المركبات والنقل

استهلاك الطاقة والمياه، المواد المستخدمة، النفايات الناتجة عن عملية البناء، جودة الهواء، الضوضاء، وحركة المرور.	اعمال بناء
الاستخدام المستدام للأراضي والمياه، استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة، فضلات الطعام، والتعبئة.	خدمات الطعام والتموين

3.2. لماذا المشتريات الخضراء؟

هناك العديد من الأسباب المقنعة لإجراء التحول إلى المشتريات الخضراء. فيما يلي بعض الأمثلة التي يمكن استخدامها في أي وثيقة تسعى إلى تحفيز تبني برنامج المشتريات الأخضر:

1 - غالباً ما يكون خيار الشراء الفعال من حيث الموارد (منتجات وخدمات الطاقة والمياه والكفاءة في الموارد) هو الخيار الموفر من الناحية المالية (مجدية مادياً)، خاصة إذا تم النظر في "تكلفة دورة الحياة" للمنتج أو الخدمة، أي إجمالي تكاليف الشراء والتشغيل. يمكن أن يؤدي شراء المنتجات المفضلة بيئياً إلى تقليل رسوم إدارة النفايات، وتقليل الإنفاق على منع التلوث.

2 - حتى عندما لا تكون تكلفة المنتج أو الخدمة الخضراء هي الأفضل بالنسبة للبلدية، غالباً ما تكون الأفضل بالنسبة للمجتمع. ويمكن قياس ذلك بأخذ جميع "التكاليف الخارجية" في الحسبان، والتي تشمل التكلفة البشرية والنقدية لمصادر المواد الخام والتصنيع والتعبئة والتوزيع والتخلص. في حالة الحكومة المحلية (البلديات)، يمكن أن يكون هذا سبباً مقنعاً جداً "للشراء".

3 - تسعى المشتريات الخضراء إلى تقليل استخدام الموارد. في هذا العالم الذي يتناقص فيه نصيب الفرد من الموارد، يعتبر هذا اعتباراً مهماً.

4 - قد تفرض إجراءات دولية أو وطنية للتخفيف من تأثير التغير المناخي عقوبات بسبب الاستخدام غير الفعال للموارد (على سبيل المثال ضريبة الكربون). ممكن أن يساهم التحول إلى المشتريات الخضراء الآن بمثابة أفضلية مالية للبلدية في المستقبل. من المفيد للبلدية العمل في هذا الإتجاه من الآن، حيث أن ذلك سيضمن للبلدية سهولة الإستجابة لتلك الإجراءات والإتفاقيات الدولية بمجرد أن يتم تطبيقها.

5 - غالباً ما تدعم المشتريات الموفرة للموارد الموردين المحليين والصغار، لأنها تعني ضمناً شراء منتجات محلية لا تتسبب في استخدام وسائل نقل عالية (وقود). كما يمكن مراقبة الموردين المحليين بسهولة أكبر من أجل ممارسة التصنيع الجيد للموارد البشرية. سوف يؤدي الشراء المحلي إلى خلق فرص عمل كبيرة وتحسين رفاهية المجتمعات المحلية.

6 - من المرجح أن يؤدي الإصرار على الخدمات واللوازم الخضراء إلى زيادة المنافسة ودفع الابتكار بين الموردين، مما سيؤدي إلى تسريع الانتقال العام إلى بيئة أعمال أكثر استدامة في البلدية. هناك اتجاه متزايد حيث تستخدم المدن بيئة أعمال "خضراء" كأداة تسويقية. يمكن أن يساعد التعاقد مع موردين محليين منتظمين لتشجيع المقاربات المبتكرة بيئياً، وتوفير أسواق محتملة لمثل هذه المنتجات، ومنح الموردين ميزة تنافسية على المستوى القومي والدولي.

7 - يمكن إعادة النظر في ممارسة المشتريات الحالية للتوجه الى خيارات شراء أفضل. على سبيل المثال ، تحفيز المورد على تبني ممارسات أكثر كفاءة في استخدام الموارد بنفسه أو جعل موظفي البلدية يبدؤون التفكير "الأخضر" في سلوكهم. يعتبر الشراء البيئي الأخضر وسيلة فعالة للغاية لإظهار التزام البلدية بالاستدامة ككل.

3.3. الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمشتريات الخضراء

عند توجه البلدية الى الشراء الأخضر، فانها قد تتمكن من حل العديد من المشاكل في وقت واحد، حيث يمكنها ان تسهم بتحسين المناخ والبيئة في نفس الوقت الذي تساهم فيه بخلق النمو والوظائف في الشركات التي تطور التكنولوجيا الخضراء. بعبارة أخرى، تعتبر المشتريات الخضراء واحدة من مفاتيح تحويل العالم إلى اقتصاد أخضر. يمكن تلخيص الفوائد ضمن الأبعاد التالية:

البعد البيئي:

- مساعدة البلدية في تحقيق أهدافها البيئية
- إثير الوعي بالقضايا البيئية
- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري - شراء المنتجات منخفضة الكربون
- توفير الطاقة وحفظ المياه - شراء منتجات توفير الطاقة / المياه
- تقليل النفايات - شراء المنتجات ذات المحتوى المعاد تدويره
- تحسين جودة الهواء - شراء المنتجات غير السامة

البعد السياسي والمؤسسي:

- طريقة فعالة لإظهار التزام السلطة العامة بحماية البيئة والاستهلاك والإنتاج المستدامين
- إظهار القيادة - إثبات الجدية في استخدام مبدأ الاستدامة
- تلبية توقعات الموظفين والمجتمع والموردين - لتحسين الأداء البيئي
- خفض التكاليف وتحسين الكفاءة - على الطاقة والمياه والنفايات

البعد الاقتصادي والمجتمع المحلي:

- تطوير ودعم الأسواق - للموردين المحليين الخضراء
- تحفيز الابتكار في الصناعة
- المساهمة في الوظائف الخضراء من خلال دعم الصناعات المستدامة
- دعم المجتمعات المحلية - المجموعات والمدارس والشركات التي تشتري المنتجات الخضراء.
- توفير مادي عند النظر في تكلفة دورة الحياة للمنتجات
- المساعدة في وضع معايير بيئية عالية للمنتجات والخدمات
- تحسين نوعية الحياة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

3.4. من أين نبدأ؟

من أجل تحديد أولويات المنتجات والخدمات للشراء الأخضر، ينبغي النظر فيما يلي:

- حجم المشتريات (القيمة وعدد العقود)
- الآثار البيئية والالتزامات القانونية، على سبيل المثال، للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري
- القدرة السوقية والتكاليف لتقديم السلع والخدمات المفضلة بيئياً
- وجود معايير وأدوات أخرى لعلمية الشراء الأخضر

أمثلة على معايير الشراء الأخضر

فئة المنتج / الخدمة	أمثلة على معايير الشراء الأخضر
معدات تكنولوجية (أجهزة الكمبيوتر والطابعات وأجهزة تخزين البيانات)	<ul style="list-style-type: none"> • يجب أن تقلل إعدادات الإستعداد من استهلاك الطاقة • يجب أن تكون الأجزاء قابلة لإعادة التدوير • الطباعة على الوجهين كإعداد افتراضي
الأثاث المكتبي	<ul style="list-style-type: none"> • أن تكون المنتجات الخشبية معتمدة بصفة مستدامة • الحد من محتوى المذيبات العضوية وانبعاثات المركبات العضوية المتطايرة في المنتجات والمواد اللاصقة و مواد المعالجة السطحية • تشجيع استخدام المواد المعاد تدويرها في الأثاث والتعبئة والتغليف
الورق	<ul style="list-style-type: none"> • شراء الورق المعاد تدويره من الألياف المعاد تدويرها بعد الاستهلاك • أن يكون الورق معتمداً مع العلامة البيئية ذات الصلة • تجنب المبيضات والمواد الكيميائية الضارة
المركبات والنقل	<ul style="list-style-type: none"> • الحد الأقصى لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر محدد • الأخذ بعين الإعتبار المركبات التي تعمل بالوقود البديل (الغاز الطبيعي، الكهرباء، الوقود الحيوي) كبديل إن أمكن ذلك • الحد الأقصى لاستهلاك الوقود لكل كيلومتر محدد

3.5. السياق الاقتصادي

لا يعني الشراء الأخضر بالضرورة إنفاق المزيد على المشتريات. في بعض الحالات، تكون تكلفة السلع والخدمات الخضراء أقل بشكل عام، خاصة إذا كانت توفر الطاقة أو أنها أكثر قوة. في بعض الحالات، يمكن أن تكون (العوائد) المدخرات من عملية الشراء الأخضر كبيرة، على سبيل المثال، قامت مدينة فيينا بتوفير 44.4 مليون يورو وأكثر من 100,000 طن من ثاني أكسيد الكربون بين عامي 2004 و 2007 من خلال "برنامج الشراء البيئي".

وفي حالات أخرى، قد تكون هناك علاوة تكلفة مرتبطة بالشراء الأخضر، وفي هذه الحالة يجب على السلطة المتعاقدة موازنة ذلك مع المنافع البيئية أو الفوائد الأخرى المرتبطة بالمنتجات الصديقة للبيئة.

3.6. الشبكات والموارد التي تدعم GPP

على مدى السنوات العشرين الماضية، تم تطوير عدد كبير من المشاريع والشبكات لدعم عملية الشراء الأخضر. وغالبًا ما يتم ذلك من قبل السلطات المحلية أو المنظمات غير الحكومية، كما تشمل الوكالات البيئية وهيئات المشتريات المركزية وأصحاب المصلحة الآخرين. تلعب الشبكات دورًا رئيسيًا في دعم السلطات العامة لتطوير وتطبيق إستراتيجية الشراء الأخضر، على سبيل المثال:

- المساعدة في تأمين تمويل المشروع
- تقديم مشورة الخبراء والتدريب على عملية الشراء الأخضر
- وضع إرشادات ودراسات حالة ومعايير
- قياس تأثير الشراء الأخضر
- تعزيز التبادل بين السلطات العامة

لأن الشراء الأخضر يفرض على السلطات العامة التفكير في التأثير الأكبر لمشترياتها، يمكن أن يساعد أيضا على تحفيز الشراء بشكل أكثر مسؤولية وكفاءة. ومع ذلك، بما أنه يمكن أن يزيد من تعقيد المناقصة، فمن المهم أن يشمل التدريب الاحترافي على الشراء الأخضر كموضوع مهم يجب التدريب عليه.

3.7. المعايير الرئيسية للمشتريات الخضراء:

- مواد قائمة على أساس بيولوجي، قابلة للتحلل، مواد متجددة، قابلة لإعادة التدوير، محتوى معاد تدويره، وتغليف منخفض.
- خالية من المركبات المسرطنة، خالية من مركبات الكلوروفلوروكربون (CFC)، خالية من الرصاص، أقل خطورة، المحتوى العضوي منخفض التطاير، ذات سمية منخفضة، وخالية من الزئبق.
- متينة، ذات استخدام كفو للطاقة والماء وغيرها من المصادر، مدارة محليا، وذات معدلات منخفضة في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

3.8. كيف نحدد السلع والخدمات الخضراء؟

يعتبر اتخاذ قرار بشأن بديل "أخضر" لمنتج أو خدمة قائمة أمرًا معقدًا. على المرء أن ينظر إلى مجموعة من العوامل لتحديد التأثير على البيئة، بما في ذلك:

- الحصول على المواد الخام
- التصنيع
- التعبئة والتغليف
- التوزيع
- إعادة الاستخدام والتخلص (من المنتج بعد نهاية العمر الافتراضي)

لحسن الحظ، هناك مصادر لمساعدة البلديات على تحديد البدائل الخضراء الموجودة. هناك هيئات حكومية وخاصة تقوم بتقييم هذه العناصر المختلفة وتقديم إجابات موحدة يمكن أن تعفي البلديات من القيام بذلك من خلال وسائلها الخاصة.

3.9. هل الأخضر هو المعيار الوحيد أم أنه واحد من العديد؟

بالنظر إلى أنه يمكن لبلدية قياس "خضرة" المنتج أو الخدمة التي تعتمدها، فهل تقوم الآن فجأة "بإضفاء الصبغة الخضراء" على العامل المحدد الوحيد فيما يتعلق بالبديل التي تشتريها؟ بالطبع لا، يجب أن تكون جميع العوامل التقليدية مثل السعر والأداء والتوافر والسلامة والخدمة جزءًا من المعادلة. ولكن ما لا ينبغي أن يحدث هو أن "الأخضر" يمكن إضافته كبديل لاحق في نهاية قائمة جميع العوامل الأخرى.

ما يجب أن يحدث هو أنه بغض النظر عن المعادلة الحالية لترجيح العوامل المختلفة، يجب أن يتم تعديلها لنتضمن الآن "الأخضر". وهذا قرار استراتيجي رئيسي يحتاج إلى مناقشة واسعة، ليس فقط داخل قسم المشتريات، ولكن في جميع أنحاء البلدية. ما قد يحدث هو أن البلدية نفسها ستحتاج إلى الانغماس في التفكير في مدى التزامها بالبيئة المستدامة، ومدى كفاءة خدماتها ومنتجاتها، وإلى أي مدى تكون مستعدة لتغيير مقاييسها التقليدية للتحرك نحو نوع البلدية التي تريد أن تكون عليها.

3.10 كيف تقوم البلدية بتنفيذ المشتريات الخضراء؟

الآن، قد تشكلت لدينا فكرة جيدة عما نحاول تحقيقه من خلال إدخال سياسة المشتريات الخضراء (GPP) ومجموعة من الإجراءات، كيف يمكن أن تسير البلدية حيال ذلك؟ في كل ما يلي، فإن العامل الرئيسي الذي سيؤثر على النجاح أو الفشل في تكامل GPP مع إطار الشراء الحالي هو "القناعة بالفكرة وعوائدها الإيجابية".

يحتاج المرء إلى القناعة والفهم، خاصة من السياسيين (التفويض السياسي) والإدارة العليا (المسؤولين الماليين وإدارة سلسلة التوريد)، من موظفي المشتريات، ومن الموردين، ومن العملاء الداخليين الذين يستخدمون المشتريات المركزية، ومن المسؤولين عن المشتريات اللامركزية، من التسويق والعلاقات العامة وربما المزيد.

يعتمد التنفيذ الشامل لمبادئ المشتريات الخضراء على جميع الموظفين داخل البلدية لفهم وممارسة مبادئ المشتريات الخضراء. علما بأنه يمكن أن يكون هناك معارضة (ولكن ذلك يمكن إستيعابه، لأن التغيير يولد ذلك دائما)، لذا يجب أن نكون مستعدين للدفاع وأن نكون استباقين للحد من تأثيره.

3.11 الخطوات المقترحة للقيام بتنفيذ المشتريات الخضراء من قبل البلدية

الخطوة 1- تشكيل فريق المشتريات الخضراء

أولاً، تحديد الموظفين / الإدارات الذين سيشكلون فريق التنفيذ ويدفعون العملية داخل الإدارات المختلفة. التأكد من حصول الفريق على التدريب الكافي للقيام بهذا العمل. سيحتاج الموظفون إلى فهم شامل لمبادئ الشراء الفعالة من حيث الموارد، بما في ذلك فهم أهمية ما يقومون به ومسؤوليتهم في إحداث التغيير المطلوب.

الخطوة -2: اتخاذ قرار بشأن نهج التنفيذ

يجب اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي اتباع النهج الشامل أو تحديد بعض المشاريع الرائدة التي يحتمل أن تنجح. هذا الأخير هو النهج الموصى به، على الرغم من أن وضعك الخاص قد يتطلب السابق. من المرجح أن يكون برنامج GPP ناجحًا في معظم الحالات إذا تم تدريجياً، بدلاً من التنفيذ بين عشية وضحاها. تشمل خصائص المشاريع الريادية المنتجات أو الخدمات التي:

- تتوفر كمية كبيرة من المعلومات حول كيفية قياس "اخضرار" المنتج
- هناك موردون حاليون يسوقون منتجاتهم على أنها أخضر
- الأسعار منخفضة نسبيًا مع عدم وجود فروق كبيرة بين الموردين
- إن سعر المنتجات الخضراء لا يختلف كثيراً عن المنتجات التقليدية
- الكميات كبيرة ويتم طلب المنتج من قبل مجموعة كبيرة من العملاء الداخليين
- المنتج الذي تم شراؤه حاليًا يؤثر سلبيًا على البيئة
- سيكون تأثير التغيير مرئيًا للجميع

ومن أمثلة المنتجات التي تلبى هذه المتطلبات هي ورق الطباعة، والطلاء، ومنتجات التنظيف، والمصابيح الكهربائية الفعالة.

الخطوة -3: مراجعة الوضع الحالي

مراجعة سياسة المشتريات الحالية والعملية والإجراءات لتشمل المشتريات الخضراء. ضع في اعتبارك الأسئلة الإرشادية التالية:

التحديات: لماذا لم يتم تطوير المشتريات الخضراء بشكل طبيعي؟ ما الذي منعها من التجذر؟ كيف يمكننا تحديد هذه التحديات وحلها؟

الفرص: أين لدينا بالفعل شراء فعال للموارد؟ كيف يمكن ان يحدث ذلك دون تدخل كبير؟ ما هي الدروس التي يمكننا استخلاصها من هذا لزيادة فرصنا في النجاح؟

الخطوة -4: تسويق المشروع

سيؤدي إطلاق المشروع إلى رفع مستوى المشروع وزيادة الوعي والتفهم والدعم لجهود البلدية. سوف تزيد حملات الاتصال والتواصل الداخلية والخارجية من عملية الإقناع والعمل داخليا وخارجيا. إذا كانت الوثائق تحتوي على شعار عليها والتي تصنفها كجزء من البرنامج التجريبي، فسوف يساعد ذلك الموردين والموظفين المحليين على فهم ما يحدث. يمكن عرض شعارات مثل "تجنب، تقليل، إعادة تدوير".

الخطوة -5: تحليل السوق

وبما أن إدارة المشتريات قد لا تكون على دراية كبيرة بمصادر المنتجات الخضراء، فإن تحليل السوق سيكون مفيدًا. مواقع الشبكة العنكبوتية المفيدة المختلفة متاحة لتقييم المنتجات من حيث تأثيرها على البيئة.

الخطوة -6: إشراك الموردين

وبمجرد فهم السوق بشكل أفضل، يمكن مناقشة إعتبارات الموردين بعد اختيار المنتجات والخدمات المطلوبة. من الأفضل القيام بذلك كعملية تفاعلية، حيث يتمكن الموردون من التواصل مع المشتريات لوضع معايير واقعية ومناقشة مشاريع التطوير الممكنة لإنتاج منتجات أفضل واقتراح حلول بديلة. وفي الوقت نفسه، يمكن للفريق بالبحث عن الحلول والمعايير الفنية التي يمكن استخدامها في تقييم المنتجات والخدمات.

الخطوة -7: حدد نهج الرصد - ما الذي سيتم قياسه وكيف

من المهم جداً إثبات نجاح المشروع أو الدروس المستفادة من خلال المراقبة. ضع المؤشرات التي تحدد ما إذا كان المشروع ناجحاً وتأكد من أنه يمكن قياسه ووضع خطط القياس اللازمة.

الخطوة -8: إضفاء الطابع الرسمي على المشتريات

التأكد من أن المواصفات أو مناقصة العطاء تعكس معايير المنتج أو الخدمة الجديدة. يجب أن تتضمن هذه المعايير معايير محددة وسهلة الفهم بالإضافة إلى المعايير العامة. يمكن للإدارة القانونية المساعدة في وضع عقد سليم يلبي معايير البلدية.

الخطوة -9: إنهاء المشروع (البرنامج التجريبي)

من المهم أن يكون للبرنامج التجريبي تاريخ نهائي ويتم تقييمه. وغالبًا ما تنقطع هذه المشاريع بسبب عدم تحديد تاريخ انتهاء محدد ومجموعة من القياسات التي يمكن تقييمها بواسطتها. يجب أن تتلقى النتائج مجموعة محايدة وموضوعية من الأشخاص (يفضل أن تكون من الإدارة العليا). بمجرد تنفيذ المشروع التجريبي، سيكون من الممكن البناء عليه من خلال توسيع نطاق المنتجات والخدمات الخاضعة لسياسة المشتريات الخضراء.

3.12. التحديات المحتملة والحلول المقترحة

قائمة الحلول للتحديات المحتملة التي يمكن استخدامها في تنفيذ المشتريات الخضراء:

التكلفة (السعر)

هناك اعتقاد بأن المنتجات والخدمات ذات الكفاءة في استخدام الموارد أكثر تكلفة. هنا يجب النظر في تكلفة عمر المنتج الكاملة والاختار بعين الاعتبار بمبدأ "القيمة مقابل المال" عند احتساب التكلفة الكاملة للمنتج طوال حياته، وليس تكلفته على مدى عام واحد فقط. مثلاً يمكن استخدام محطات توليد طاقة التي تكون أكثر تكلفة إلى حد ما، ولكن عمرها الافتراضي أطول بكثير من غيرها.

عدم كفاية المعرفة

العديد من السلطات المحلية (البلديات) غير معتادة على مفهوم الشراء الفعال للموارد أو مع الخيارات المتاحة لهم. يمكن الوصول الى المعرفة المناسبة من خلال:

- تدريب فريق فني وإداري متخصص.
- عقد جلسات توعية واسعة من أجل الفهم المشترك بين جميع المسؤولين المشاركين في أنشطة الشراء الخاصة بالمشتريات الخضراء وتسلط الضوء على عناصر المشتريات الخضراء التي يتم ممارستها بالفعل.
- إن اتباع نهج تدريجي للتنفيذ يمكن أن يساعد في إعداد الخبرة اللازمة لوضع معايير الشراء البيئي ذات الصلة.

التوفر

قد لا يوفر الموزعون المحليون منتجات أو خدمات خضراء أو أن يكون لديهم خيارات محدودة فقط. يمكن التغلب على ذلك من خلال:

- العمل مع الموردين المحليين العاديين لتشجيع النهج المبتكرة بيئيًا، وتوفير أسواق محتملة لمثل هذه المنتجات، كما يمكن أن يساعد في منح هؤلاء الموردين ميزة تنافسية على المستويين الوطني والدولي.
- اختيار مشاريع رائدة قابلة للتطبيق.
- ينبغي أن يتم تنفيذ أي سياسة للمشتريات الخضراء على مراحل وفقا لتوافر المنتج أو إمكانية التوفر.

عدم توفر بديل مقبول عن المنتج الحالي

يمكن التغلب على ذلك من خلال تنفيذ مشروع تجريبي حول المنتجات أو الخدمات التي تحتوي على بدائل مقبولة.

عدم توفر مواصفات "خضراء" يقدمها المورد

- من المهم أن يطلب من الموردين تقديم المواصفات البيئية للمنتجات التي يعرضونها.
- يمكن اختيار نموذج تجريبي حيث تكون المواصفات متاحة بشكل معقول، إما من الموردين الحاليين أو من منظمة مستقلة، محلية أو دولية.
- يمكن توسيع قاعدة بيانات الموردين الوطنيين والإقليميين والبلديين لتشمل المعلومات البيئية.

عادات الشراء الحالية

قد تعوق العلاقات القائمة بين المشتري والمورد التحول إلى بدائل، لذلك فإنه من الضروري فهم العلاقات الموجودة حاليا بشكل أفضل حتى يمكن إدارتها باتجاه المنفعة المتبادلة بين المشتري والمورد.

توفر المشتريات الخضراء إمكانات هائلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للحكومة المحلية (البلدية). إنها في الواقع فرصة استراتيجية، ولكنها تتطلب اتخاذ إجراءات حازمة ومركزة ومحرك لتسهيل التغييرات السلوكية اللازمة في جميع المجالات. تحتاج الحكومة المحلية إلى إدراك القوة الهائلة لنفقاتها كأداة لتحقيق أولوياتها التنموية بطريقة مستدامة وأفضل في المستقبل.

3.13. علافة المشتريات الخضراء بميثاق العمءاء وخطط عمل الطاقة المستءامة

3.13.1. ما هو ميثاق العمءاء؟

يعتبر ميثاق رؤساء البلديات هو الحركة الأوروبية الرئيسية التي تشمل السلطات المحلية والإقليمية، التي تلتزم طواعية بزيادة كفاءة الطاقة واستخدام مصادر الطاقة المتجددة في أراضيها.

تهدف الدول الموقعة على الميثاق، من خلال التزامها، إلى تحقيق وتجاوز هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في تخفيض ثاني أكسيد الكربون بنسبة 20% بحلول عام 2020.

3.13.2. ما هي خطط عمل الطاقة المستءامة (Sustainable Energy Action Plans SEAP)؟

خطة عمل الطاقة المستءامة (SEAP) هي وثيقة رئيسية تحدد الكيفية التي ينوي بها العهد تحقيق التزامه بحلول عام 2020. وهي تستخدم نتائج الانبعاثات الأساسي لتحديد أفضل مجالات العمل والفرص للوصول إلى هدف تخفيض CO₂ للسلطة المحلية.

وهو يحدد تدابير تخفيض ملموسة، جنباً إلى جنب مع الأطر الزمنية والمسؤوليات، التي تترجم الاستراتيجية الطويلة الأجل إلى خطة عمل. تلعب المشتريات الخضراء دوراً مركزياً في القطاعات الرئيسية المستهدفة من SEAP، وهي المباني والمعدات / المرافق والنقل الحضري.

تلتزم الأطراف الموقعة بتقديم خطط العمل الخاصة بها خلال العام التالي للالتزام. يمكن أن يستخدم الموقعون على العهد نموذج معين عند إعداد خطة عمل الطاقة المستءامة الخاصة بهم. المحتوى المقترح لهذا النموذج يشمل:

1. ملخص تنفيذي لبرنامج SEAP
2. الاستراتيجية الشاملة
3. خط الأساس للانبعاثات
4. الإجراءات والتدابير المخطط لها طوال مدة الخطة (2020)

3.13.3. المشتريات العامة الخضراء في خطط عمل الطاقة المستءامة

يمكن لـ GPP أن تقدم مساهمة كبيرة لأهداف الاتحاد الأوروبي 20-20-20. ونظراً لأن حسابات المشتريات العامة تمثل حوالي 18% من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي، فإن GPP يمكن أن توفر قوة دفع قوية لخفض

انبعاثات غازات الدفيئة في الاتحاد الأوروبي، ورفع حصة استهلاك الطاقة في الاتحاد الأوروبي الناتج من الموارد المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

أصبحت خطط عمل الطاقة المستدامة (SEAPs) أداة قوية للمدن والمناطق لتخطيط وتنفيذ ومراقبة وتقييم سياسات المناخ والطاقة، وبذلك تسهم في الإنجازات العالمية للتخفيف والتكيف. يمكن للمدن من خلال خطط العمل الخاصة أن تنفذ تدابير بطريقة منظمة ومتكاملة، مما يسمح لها برصد جهودها بشكل منهجي في تجاوز التشريعات الوطنية في هذه المجالات. إن برنامج العمل الاستراتيجي للبيئة هو أيضاً أداة للمدن لتوصيلها إلى أصحاب المصلحة - محلياً وخارجياً - حول أهمية الطاقة والتخفيف من أثر تغير المناخ، وتشجيع المواطنين وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة على الاشتراك في طموحات المدينة.

توفر خطط كفاءة الطاقة أرضية منتظمة للمشتريات المستدامة. توفر المشتريات العامة وطريقة عمليات الشراء والأولويات المحددة في قرارات الشراء فرصة كبيرة للسلطات المحلية لتحسين أداء استهلاك الطاقة الإجمالي. وتمكن خطط العمل الخاصة البلديات من الحصول على دعم سياسي ل GPP، وتنظيم الهياكل، وتحديد أهداف وتنفيذ GPP، ومراقبة النجاح.

يمكن لـ SEAP المساعدة في نشر فوائد GPP كما يمكنها:

- تؤدي إلى تحقيق وفورات في الطاقة والمياه والمواد وكذلك في العمليات المرتبطة بها،
- الحد من المواد الملوثة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري،
- تحسين الخدمات المقدمة للجمهور، وبالتالي تحسين نوعية الحياة، والوفاء بمعايير الجودة العالية وتقديم أداء أفضل للسلطات العامة والمواطنين في نهاية المطاف،
- إنشاء حوافز للصناعة لتطوير تكنولوجيات ومنتجات "خضراء" والترويج لها في السوق (التأثير على السوق وتشجيع الوافدين الجدد في مجال التكنولوجيات والمنتجات البيئية)،
- تؤدي في كثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات - بالنسبة للسلطات العامة التي تصنع المشتريات وللمجتمع بشكل عام عندما يتم النظر في تكاليف دورة حياة المنتج،
- مساعدة المنتجات والخدمات الجديدة التي تم تطويرها لتلبية متطلبات GPP لتصبح أيضاً ذات شعبية لدى المستهلكين من القطاع الخاص.

3.13.4. كيفية دمج المشتريات الخضراء في عملية SEAP

يجب أن تشكل GPP جزءاً من استراتيجية البلدية على المدى الطويل. يمكن لممارسات الشراء الخضراء أن تساهم بشكل كبير في الأهداف الاستراتيجية للسلطات العامة.

تشكل الرؤية طويلة الأجل والتدابير التفصيلية جزءاً لا يتجزأ من خطة عمل تحسين المناخ. على سبيل المثال، كاستراتيجية طويلة المدى، يمكن للسلطة المحلية أن تقرر أن جميع السيارات التي يتم شراؤها للبلدية يجب أن تكون كهربائية أو هجينة. بطبيعة الحال، لا يمكن للبلدية التصويت على الميزانية لجميع السيارات التي سيتم شراؤها حتى

عام 020 ، لكنها يمكن أن تشمل هذا الإجراء في الخطة وتقييم تأثيرها حتى عام 2020 من خلال مراجعة المشتريات المستقبلية المقدره للسيارات من قبل البلدية.

عند النظر في سياسة GPP، من المهم تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة. على سبيل المثال، قد يكون لدى السلطة المتعاقدة بالفعل سياسات أو مراسيم أخرى (القرارات السياسية التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بتجنب بعض المنتجات، وكتيبات المشتريات المحلية، وتقييم الأثر البيئي، وما إلى ذلك) التي تغطي بعض جوانب سياسة GPP الجديدة المقترحة. من خلال تحديد أي من هذه السياسات وتحليل محتواها ، ستمكن من التأكد من أن سياستك المقترحة لا تتعارض مع الأهداف الأخرى للسلطة المتعاقدة. بمجرد تحديدك للتأزر مع أي سياسات أخرى، يمكن تحديد أهدافك بشكل أكثر دقة.

3.14. الإجراءات المقترحة للمشتريات العامة

3.14.1. المباني والمعدات

- شراء أو استئجار مباني ذات إستخدام طاقة كفؤ.
- تضمين معايير التصميم المستدام للمباني.
- في المباني العامة الجديدة (المدارس ومباني الإدارة) تحقيق المتطلبات الخاصة للحلول الحديثة في إستخدام الضوء الطبيعي في داخل المباني وكذلك الحصول على المياه الدافئة بإستخدام الألواح الشمسية.
- زيادة في المشاريع الرائدة مع المنازل السلبية
- إدخال معايير كفاءة الطاقة عند صيانة أنظمة التدفئة، وتحسين مواد العزل، إلخ.
- تحسين الإضاءة في المباني وشراء المصابيح الموفرة للطاقة.
- شراء معدات مكتبية موفرة للطاقة وتطوير عطاءات ذات معايير انبعاث منخفضة للطابعات والمعدات متعددة الوظائف وآلات النسخ وما إلى ذلك.
- الحصول على الثلاثجات الموفرة للطاقة
- شراء المعدات المكتبية المعاد تدويرها
- إدخال نظم تبريد ذات إستخدام كفؤ للطاقة
- شراء اللوازم المكتبية المعاد تدويرها

3.14.2. إضاءة الشوارع

- إدخال معايير كفاءة الطاقة لإضاءة الشوارع.
- شراء الطاقة المتجددة بنسبة 100 % لإضاءة الشوارع.
- استبدال مصابيح الطرق التقليدية باستخدام مصابيح LED.
- متطلبات كفاءة الطاقة لإدارة التعاقد لنظام الإضاءة العامة.

3.14.3. النقل

- إدخال معايير كفاءة الطاقة في نشاطات النقل للبلدية.
- شراء السيارات الكهربائية أو الهجينة، في وسائل النقل المستخدمة في البلدية. وتزويد البلدية (بمصدر طاقة متجدد) لتزويد هذه الآليات بالطاقة اللازمة.
- شراء سيارات منخفضة الانبعاثات

3.14.4. إنتاج الطاقة المحلية

- شراء الطاقة المتجددة للخدمات البلدية والمباني
- الإستثمار في إنتاج الطاقة الشمسية الحرارية والكهروضوئية.

4. تحديد الجهات الدولية التي تعمل في مجال الترابط بين الماء والطاقة والغذاء

4.1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) United Nations Development Programme

الأردن: Website Address: <http://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home.html>

مقدمة

- تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن في عام 1976، وهو أحد وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأردن، وهو الجهة الرئيسية التي تدعو إلى التنمية المستدامة.
- كجزء من نظام التنمية العالمي، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن رؤية تركز على إنجازات التنمية البشرية المستدامة في الأردن، ووضع حد للفقر والحد من عدم المساواة.
- يقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قلب عمل الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة وقائداً لأهداف التنمية المستدامة الجديدة (SDGs)، والتي تُعرف أيضاً باسم الأهداف العالمية.

مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الأردن

الحد من الفقر:

- يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حكومة الأردن في القضاء على الفقر ودعم الشباب من خلال:
- وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للحد من الفقر
 - إجراء تقييمات للفقر والمقارنات بين المناطق من أجل بناء وعي قابل للتطبيق
 - وضع سياسات اجتماعية اقتصادية محددة تهدف إلى تعزيز الاستراتيجيات لصالح الفقراء في مجال التنمية البشرية
 - تعزيز القدرات المؤسسية في تحليل الفقر وقدرات صياغة السياسات لصالح الفقراء
 - تقديم المساعدة التقنية ودعم القدرات لتعزيز وتوسيع مشاريع القطاع الخاص
 - دعم الشباب من خلال تحسين مهاراتهم في الحياة والقابلية للتوظيف وإعدادهم للانضمام إلى سوق العمل
 - مساعدة المجتمعات على تحقيق الاكتفاء الذاتي ودعمها من خلال توزيع الثروة الحيوانية على أكثر الفئات ضعفاً

الحكومة الديمقراطية:

- يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساندة العديد من القضايا ذات الصلة بالحكومة، لتعزيز القدرات الوطنية في وجود أنظمة وإجراءات قائمة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية واستشارية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة لوضع هيكلها ووظائفها، ونظم الاتصالات الداخلية، وعمليات التوظيف.

- يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برامجه إلى تعزيز المشاركة والمساءلة والفعالية على جميع المستويات. كما يشجع على بناء مؤسسات أردنية فعالة وقادرة تكون خاضعة للمساءلة وشفافة وشاملة ومستجيبة.

الحكومة الديمقراطية:

- يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة مكافحة الفساد على أن تصبح مناصرة لحكومة تتسم بالمساءلة والشفافية وعدم التسامح مطلقاً مع الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة الانتخابات المستقلة التي أنشئت حديثاً لإنجاز مهامها المكلفة بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة.
- وفي ضوء ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في مجال تعزيز التشريعات، والبرلمانات والإدارة العامة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات وغيرها من الفئات الضعيفة.
- يشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجلس الأعلى للشباب على التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وتسخير الابتكار لدى الشباب من خلال المشاركة السياسية في الحكم المحلي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم وزارة التنمية السياسية، لتقديم مهمتها بشأن تعزيز دور الأحزاب السياسية.

تقليل المخاطر وإدارة الأزمات:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الوكالة المتعددة الأطراف الرائدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث في الأردن.
- يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مباشرة مع الشركاء الوطنيين (المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات) والدوليين من أجل منع الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها وإدارتها في الأردن. كما يتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية وكذلك مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.
- يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً الجهود الوطنية (فنياً ومادياً) في إنشاء نظام إنذار مبكر لخطر الفيضانات المفاجئة على المستوى الوطني وبالتعاون مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات ودائرة الأرصاد الجوية

البيئة وتغير المناخ:

- يعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القدرة الوطنية على دعم حفظ التنوع الحيوي المستدام، خفض انبعاثات الكربون، المناخ والتنمية، وندرة المياه مع التركيز على المرأة.
- يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلاد في انتقالها إلى اقتصاد منخفض الكربون والتكيف مع التوسع في الطاقة النظيفة بما في ذلك خياراتها في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.
- تعزيز وتطوير وتبني قوانين البناء الخضراء ويساعد في إنشاء آلية في المحافظات لإنفاذ هذه القوانين.
- تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ، ووضع وتنفيذ خطة عمل وطنية تراعي تغير المناخ تراعي الفوارق بين الجنسين.

لبنان: Website Address: <http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home.html>

- يعمل البرنامج في لبنان منذ خمسة عقود تقريباً وتحديداً منذ العام 1960.
- وكان وجوده في لبنان عاملاً مساعداً في السراء والضراء وفي الحرب والسلام.
- وكانت الفترة التي تلت الحرب الأهلية اللبنانية مباشرة، التي بدأت في العام 1975 واستمرت حتى العام 1990 بالإضافة إلى الإجتياحات العديدة والإحتلال العسكري اللذين تعرّض لهما لبنان، فترة إنتقالية للبنان وللبرنامج على حدّ سواء.
- يعمل البرنامج بشكل مستمرّ بهدف تحديد الحاجات والأولويات الوطنية وذلك في ظل تغييرات إنمائية وأمنية سريعة في غالب الأحيان من أجل المساهمة في تحقيق الأغراض الإنمائية على المدى البعيد. ويبذل البرنامج جهوداً حثيثة ليعكس مرونة اللبنانيين وقدرتهم على التكيف مع التحديات الإنمائية المستمرة

مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - لبنان

الحكم الديمقراطي والتنمية المؤسسية:

- يركز برنامج الحكم الديمقراطي في لبنان على توفير الدعم التقني للتطوير المؤسسي للمؤسسات العامة لصياغة وتنفيذ سياسات وتشريعات تتعلق بالإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي
- كما يدعم البرنامج السياسات المتعلقة بتحسين نظم الإدارة والمشاركة الشاملة والتمكين
- يعمل البرنامج بالشراكة مع المؤسسات العامة، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص
- تعزيز فرص المواطنين في المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وبالتالي جعل المؤسسات أكثر ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة وقدرة على الاستجابة
- ويركز البرنامج على وضع استراتيجيات وخطط لأغراض مكافحة الفساد، وإعمال حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين والإصلاح الإداري.

التنمية الاجتماعية والوطنية:

- يتركز الدعم الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالي التنمية الاجتماعية والمحلية على دعم السياسات والدعم التشغيلي
- ويشمل النظراء الرئيسيون وزارة الشؤون الاجتماعية، ومجلس الإنماء والإعمار، ووزارة الزراعة، ووزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الصحة العامة، ووزارة التربية والتعليم العالي، إضافة إلى السلطات المحلية.
- ويجري توفير الدعم أساساً عن طريق التمويل المقدم من المانحين.

منع النزاعات وبناء السلام:

- منع النزاعات وبناء السلام يعد أحد التحديات الأساسية التي تواجه التنمية في لبنان في بناء مجتمع سلمي عادل وشامل للجميع، يتصدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا التحدي من خلال مجموعة من المبادرات تشمل:
- دعم مساحات الحوار السلمي على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي،
- تعزيز آليات بناء السلام المحلية،
- العمل مع وسائل الإعلام على النهوض بجدول أعمال السلام وتحسين منظومة إقامة العدالة وتوفير الأمن للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والمجموعات المهمشة.

الحوكمة البيئية

- يعمل برنامج البيئة والطاقة بشكل وثيق مع حكومة لبنان على تقديم الدعم في مجال السياسات من أجل زيادة فعالية إدارة البيئة والطاقة.
- ويعمل البرنامج أيضا مع المجتمعات المحلية ومنظمات القطاع المدني على تحسين سبل العيش من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية.
- ويتمثل هدف البرنامج في لبنان بدفع لبنان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبصورة أكثر تحديدا الهدف 7 المتعلق بالاستدامة البيئية.
- يمول البرنامج من عدة جهات مانحة ويتعاون أيضا مع القطاع الخاص.

تحديد المساواة بين الجنسين:

- المساواة بين الجنسين، المتمركزة في حقوق الإنسان هو هدف إنمائي بحد ذاته وعامل حاسم لتحقيق التنمية المستدامة. وهو يركز على أحد المبادئ التوجيهية لخطة التنمية لعام 2030 - مفهوم "عدم ترك أي شخص وراء".
- ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء في القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال برامج هادفة تركز على نوع الجنس ويعمل على ضمان مراعاة جميع جهود التنمية لتجارب المرأة واحتياجاتها ومساهماتها، وبإزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة في القرارات التي تؤثر على حياتها.
- ويعتقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين والمواقف والممارسات التمييزية التي تعوق المرأة يجب مواجهتها والقضاء عليها، إذا أردنا ألا نترك أحداً وراءها.
- في هذه الجهود، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومات والشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات الأكاديمية والقطاع الخاص.

تونس: <http://www.tn.undp.org>

مقدمة

- تتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس في مساعدة الجهات الفاعلة الرئيسية في تونس: الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لإدارة انتقالهم إلى مجتمع أكثر ديمقراطية وشفافية وخضوعاً للمساءلة والمرونة.
- بعد فترة وجيزة من التغييرات الثورية التي هزت تونس في يناير 2011، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة استراتيجية لدعم تونس في إدارة انتقالها إلى الديمقراطية. من خلال هذه الخطة، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تونس في الوصول إلى الخبرات العالمية، والاستفادة من خبرات البلدان الأخرى والاستفادة المثلى من الخبرات الوطنية الحالية لتحقيق الأهداف الرئيسية لعملية الانتقال.
- يركز دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتونس على مجالين رئيسيين: الحكم الديمقراطي وتوطيد الإصلاحات. النمو الشامل والتنمية البشرية المستدامة

مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تونس

الحكم الديمقراطي وتوحيد الإصلاحات:

- وضع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس استراتيجية انتقالية في اليوم التالي للثورة، وحدد نقاط الدخول والأولويات البرمجية لتلبية توقعات الشركاء الوطنيين، من خلال مجموعة واسعة من الخدمات الاستشارية، مع توفير الخبرة الفنية وتبادل الخبرات وبناء القدرات. من الجهات الفاعلة.
- أثار التغيير الذي حدث في تونس مع ثورة يناير 2011 مطالب ملحّة، والتي تتلخص في البحث عن الحرية والكرامة. واستجابة لهذه التطلعات، تم إطلاق العديد من مشاريع الإصلاح منذ ذلك الحين، لا سيما في مجالات مكافحة الفساد وإصلاح العدالة وإصلاح قطاع الأمن، ناهيك عن العملية الدستورية التي أدت إلى وضع قانون أساسي تشكل أساساً لعقد اجتماعي جديد.

النمو الشامل والتنمية البشرية المستدامة:

- يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع آليات ونهج مبتكرة تسهل مشاركة جميع الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة التي تعزز الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية النادرة والتنمية الاقتصادية للموارد المستدامة (بما في ذلك الطاقات المتجددة).
- يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس من أجل تحسين التأزر بين الاتفاقيات الدولية بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة تدهور الأراضي ومكافحة تغير المناخ. وتحاول مع شركائها تعزيز الحوار على المستوى الوطني والإقليمي بشأن الأولويات الوطنية مثل انتقال الطاقة أو أهداف التنمية المستدامة. كما تهدف إلى المساهمة في بيئة ملائمة لتحسين وضع تونس في مجال البيئة والطاقة في بيئتها الإقليمية والدولية من خلال تعزيز التعاون الثلاثي.

4.2. الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) International Union for Conservations of Nature

الأردن – لبنان - تونس: [Website Address: https://www.iucn.org/regions/west-asia](https://www.iucn.org/regions/west-asia)

مقدمة

- أنشئ المكتب الإقليمي لـ IUCN لغرب آسيا (Regional Office for West Asia / ROWA) في أكتوبر 2004 ليشمل منطقة غرب آسيا، والتي تضم 13 دولة من بينها العراق والأردن ولبنان وفلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن وإيران بالإضافة إلى دول الخليج. بما في ذلك البحرين وعمان والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
- يهدف المكتب الإقليمي لـ IUCN لغرب آسيا إلى أن يكون ناشطاً في جميع البلدان الثلاثة عشر في مختلف أنشطة الحفظ والتنمية المستدامة. القضايا الحرجة التي تواجه المنطقة هي:
 - ✓ تدهور الأراضي والجفاف والتصحر
 - ✓ استخراج المياه غير المستدامة واستخدامها
 - ✓ التنوع البيولوجي وفقدان الموائل ، وانقراض الأنواع.

- ✓ تهديدات النظم الإيكولوجية البحرية الحساسة من خلال التلوث وتدمير الموائل والأنواع الغريبة الغازية والتنمية الساحلية غير المخطط لها.
- يتمثل دور الـ IUCN/ROWA في تنسيق الأنشطة ضمن أربعة مواضيع رئيسية في المنطقة ككل هي المياه وتغير المناخ، المناطق المحمية والتنوع البيولوجي، الأراضي الجافة وسبل المعيشة، وأخيراً إدارة المناطق البحرية والساحلية.
- القضايا الأخرى الشاملة التي تشمل أيضاً تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدارة الموارد الطبيعية هي أيضاً قضايا رئيسية تعمل IUCN ROWA عليها.

مجالات عمل الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة – الأردن، لبنان وتونس

المناطق المحمية والتنوع البيولوجي وبرنامج التراث العالمي:

- يعمل برنامج المناطق المحمية والتنوع البيولوجي والتراث العالمي مع هذه المجالات المواضيعية الثلاثة بشكل منسجم لمساعدة النظم الإيكولوجية على أن تكون مرنة وتستمر في تقديم الخدمات لتأمين تنوع الحياة في غرب آسيا.
- يساعد برنامج المناطق المحمية على حفظ العناصر الرئيسية للتنوع البيولوجي، ويلعب دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويجسد العديد من الأساليب العملية للإدارة التشاركية والتعاونية.
- تدعم مبادرة التراث العالمي الأنشطة ذات الصلة بالتراث العالمي في منطقة الدول العربية في إطار أوسع لبرنامج التراث العالمي التابع للإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، كما تعمل على تعزيز دور اتفاقية التراث العالمي في حماية التنوع البيولوجي للكوكب وتعزيز الاستخدام الفعال لآلياته لتعزيز حفظ وإدارة موقع التراث الطبيعي الطبيعي.
- يهدف برنامج التنوع البيولوجي والأعمال إلى إشراك قطاع الأعمال في الحركة العالمية نحو الحفاظ على التنوع البيولوجي.

برنامج الإدارة البحرية والساحلية:

- تمثل منطقة غرب آسيا نقطة التقاء بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط. وهي طريق تجاري رئيسي للشحن بين آسيا وأوروبا. التنوع البيولوجي البحري غني بشكل خاص، حيث يوجد حوالي 1200 نوع من الأسماك و 330 نوعاً من الشعاب المرجانية مسجلة من البحر الأحمر والخليج، وأكثر من 11% من الشعاب المرجانية مستوطنة في شبه الجزيرة العربية.
- هذه الموارد الساحلية والبحرية مهددة بالتلوث وتدمير الموائل وإدخال الأنواع الغريبة الغازية. فالتنمية الساحلية والصناعية غير المخطط لها، والسياحة، وانسكاب النفط في ناقلات النفط تثير قلقاً متزايداً. وبشكل التلخص من المحلول الملحي من محطات التحلية - وتأثيره المحتمل على مصائد الأسماك في المنطقة (مصدر قلق آخر في شبه الجزيرة العربية).
- تم تحديد إنشاء برنامج للإدارة البحرية والساحلية مع التركيز على دراسات التقييم والأثر للنظم الإيكولوجية البحرية وتعزيز التعاون الإقليمي والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين.
- يركز البرنامج على توحيد التقييمات بشأن الوضع الراهن في غرب آسيا فيما يتعلق بإدارة النظم الإيكولوجية في المناطق البحرية والساحلية، وإنشاء شبكة عاملة للإدارة البحرية والساحلية على المستوى الإقليمي

ومعالجة التهديدات العالمية لتحمض المحيطات، والأنواع الغازية، وفقدان الموارد. الموائل الناتجة عن التوسع الحضري والتنمية الساحلية بشكل متزايد إلى جانب الآثار المختلفة لتغير المناخ.

برنامج الأراضي الجافة وسبل العيش والمساواة بين الجنسين:

- يساهم البرنامج في إعادة تأهيل المراعي في منطقة غرب آسيا، لمواصلة تقديم الحلول القائمة على الطبيعة وخدمات النظم الإيكولوجية اللازمة لتحسين سبل المعيشة من خلال تحسين الإدارة التشاركية والمساواة بين الجنسين وتحسين إدماج المجتمعات المحلية.
- تسهم قوة البرنامج في إحياء مفهوم حما داخل المجتمعات المحلية، مما يمنع بدوره التصحر. حما هو نظام حماية وراثي، يتبعه البدو لإدارة المراعي والمحافظة على المنطقة المحفوظة.

برنامج المياه وتغير المناخ:

- تعتبر المياه واحدة من أهم الموارد الطبيعية خاصة في منطقة غرب آسيا، وهي منطقة قاحلة أو شبه قاحلة. ندرة المياه هي واحدة من أكثر القضايا التي تواجه هذه المنطقة. يمكن أن يصبح النقص والصراع حول المياه تهديدًا كبيرًا للأمن في غرب آسيا.
- ويشجع برنامج المياه وتغير المناخ في جوهره الإدارة الجيدة للمياه وتغير المناخ في المنطقة. ويساعد البلدان على تعزيز قدراتها الوطنية على مراجعة الموجودات القائمة و / أو اعتماد أطر قانونية جديدة لإدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة والمساعدة في إدارة الموارد الطبيعية.
- هذا البرنامج يساهم بشكل مباشر في برنامج المياه العالمي (جهد عالمي من IUCN لتنفيذ نهج نظامي لإدارة المياه). وهذا يتيح للأعضاء في المنطقة الاستفادة من الخبرات والخبرات المتاحة في جميع أنحاء العالم.
- وإدراكًا لأهمية الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة، من المهم تقوية أهمية إدارة تغير المناخ كجزء من إدارة موارد المياه، علاوة على التأكيد على أنها عامل شامل في جميع برامج المكتب.
- يعد تبادل المعرفة والخبرة أداة أساسية في التنمية، وهدفنا هو تعزيز هذه الموضوعات في جميع أنحاء المنطقة وتوفير نقطة اتصال للتواصل بين الباحثين والخبراء والممارسين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين لديهم اهتمام بالموارد المائية وتغير المناخ.
- يولي هذا البرنامج اهتمامًا كبيرًا لإشراك المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط وصنع القرار. وفي الوقت نفسه، يشارك جميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في عملية حوار واتخاذ إجراءات منسقة. ولهذا الغرض، فإن المشاريع في إطار هذا البرنامج ستعتمد بشكل هام على التخطيط التشاركي وصنع القرار واستخدام النهج المنهجية.

4.3. الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) Swiss Agency for Development and Cooperation

الأردن – لبنان: Website Address: [https://www.eda.admin.ch/countries/jordan-\(lebanon\)](https://www.eda.admin.ch/countries/jordan-(lebanon))

مقدمة

- تعمل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) في العراق والأردن ولبنان وسوريا لتوفير الحماية والخدمات الأساسية للاجئين وغيرهم من المحتاجين، ولضمان الإدارة المستدامة للمياه.

- كما انها تعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتعمل على ضمان تحسين ظروف العمل للمنظمات الإنسانية في سوريا.

مجالات عمل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون – الأردن ولبنان

تزويد اللاجئين والسكان المحليين بالخدمات الأساسية:

- والهدف هو إنقاذ الأرواح والحد من تعرض الأشخاص المتأثرين بالصراع والمجموعات الأخرى المعرضة للخطر ومساعدتهم على تحسين قدرتهم على التكيف.
- تغطي مشاركة مركز إيداع الأوراق المالية الاحتياجات الأساسية وإمكانية الوصول إلى الخدمات من خلال توفير المساعدات الطارئة والغذاء والمأوى، وكذلك من خلال دعمه للتعليم والعمل وتوليد الدخل والمشورة القانونية والرعاية النفسية.
- من أجل ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين والسكان المحليين، يجب زيادة قدرة الحكومة الحالية ومقدمي خدمات المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ التدابير للمساعدة في منع الكوارث الطبيعية في المستقبل والأزمات التي من صنع الإنسان والسماح بإستجابته مناسبة وفي الوقت المناسب.

تجديد المدارس في الأردن ولبنان:

- بفضل العمل الذي تقوم به سويسرا (بدعم من ليختنشتاين) لترميم المدارس في الأردن ولبنان، يتمكن الأطفال اللاجئون من الذهاب إلى المدرسة مع أطفال من المجتمعات المحلية في بيئة آمنة وملائمة للأطفال.
- يهدف المشروع أيضاً إلى تعزيز شعور الأطفال بالانتماء إلى مدارسهم الخاصة وللمساعدة الأطفال السوريين اللاجئين على الاندماج بشكل كامل.

احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي:

- هدف سويسرا هو خلق بيئة توفر الحماية للأشخاص المتأثرين بالنزاع والفئات الضعيفة الأخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، تسعى إلى الحوار مع أطراف النزاع، فضلاً عن المتضررين منها والدولة والمؤسسات الغير تابعة للدولة.
- يعزز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويساعد في البحث عن حلول سياسية، ويساهم في حل الصراعات القائمة ومنع الصراعات الجديدة.

الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالصراع:

- في جنوب لبنان، تدعم سويسرا مشروع "أرض الإنسان" (لوزان)، الذي يوفر للأطفال اللبنانيين واللاجئين إمكانية الحصول على الرعاية النفسية والاجتماعية. والهدف هو دعم الأطفال في معالجة ما تعرضوا له، على سبيل المثال النزوح، والفصل عن أسرهم، والعنف، وسوء المعاملة، والزواج المبكر أو التجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

الإستدامة، والصراع وإدارة الموارد المائية:

- إن توفير الأشخاص المتأثرين بالصراع والفئات الضعيفة الأخرى بمياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية ينفذ بشكل فعال الكثير من الأرواح في المنطقة.

- تتطلب ندرة المياه في المنطقة إدارة مستدامة ومراعية للصراع لهذا المورد، للسماح بإنتاج غذائي فعال ومنع الكوارث ذات الصلة بالمياه، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان.

إمداد المياه في مخيم جرش:

- في شمال الأردن، تدعم سويسرا بناء شبكة صرف صحي تحت الأرض واستعادة نظام إمدادات المياه في مخيم اللاجئين في جرش.
- إن تحسين الوصول إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المستدامة من شأنه أن يعزز نوعية حياة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيم والبالغ عددهم 25 000 لاجئ.

Website Address: <https://www.eda.admin.ch/countries/tunisia> تونس:

مقدمة

- منذ الاضطرابات السياسية في عام 2011، ركزت سويسرا على التزامها بدعم التحولات الاقتصادية والاجتماعية في تونس ومصر. تتجه المشروعات السويسرية نحو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والشاملة والمستدامة، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالهجرة والحماية.
- تضم منطقة شمال أفريقيا عدة دول ذات ملامح مختلفة للغاية، ولكن أهميتها الجيوسياسية وقربها من أوروبا يجعلها جميعاً شركاء مهمين لسويسرا.
- كل هذه البلدان تكافح لمواجهة التحديات نفسها: ارتفاع معدل البطالة، خاصة بين الشباب، الفساد على نطاق واسع، التباينات الإقليمية، الاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حالة أمنية هشة، اقتصاد راكد وتدفق هجرة قوي.

مجالات عمل الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون – تونس

- تعزيز الدولة في خدمة المواطنين والديمقراطية والسياسات الاقتصادية والضريبية العادلة واحترام حقوق الإنسان.
- منع الاتجار بالبشر واستغلالهم، ومساعدة اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم.
- النهوض بالتجارة والعمالة من خلال تنمية القطاع الخاص وتنمية القطاع المالي وتنمية المهارات المهنية.
- إصلاح المالية العامة وتقوية القطاع المالي كنداير للنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر.
- تعزيز خدمات البنية التحتية الأساسية الموثوقة والتي يمكن تحمل تكلفتها في البلدان الشريكة من خلال تمويل التقنيات المبتكرة وتعزيز القدرات الإدارية في المرافق العامة ودعم الإصلاحات الهيكلية.
- تحسين أداء الأسواق المالية المحلية وتغذية هيئة تنافسية من رواد الأعمال لزيادة جاذبية البلدان الشريكة كموقع للأعمال التجارية وإطلاق الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تعزيز التجارة المسؤولة اجتماعياً، الصديقة للبيئة والشاملة والمستدامة.
- المساعدة في مكافحة أسباب تغير المناخ وتعزيز النمو المناخي مع التقنيات والأساليب الحديثة بالإضافة إلى آليات السوق والتمويل الجديدة.

4.4. الوكالة اليابانية للتعاون (JICA) Japan International Cooperation Agency

الأردن: Website Address: <https://www.jica.go.jp/jordan>

مقدمة

- بدأ مكتب الوكالة اليابانية للتعاون (JICA) - الأردن عمله في عام 1985 لتعزيز وتعزيز العلاقات الودية القائمة بين البلدين من خلال تعزيز التعاون التقني.
- على أساس مرحلة تطور الأردن وكنتيجة للحوار السياسي بين اليابان والأردن، قامت جايقا الجديدة بتوسيع تعاونها في المجالات التالية من أجل تلبية احتياجات الأردن وتعزيز قدرة الأردن على الموارد البشرية.
- ✓ تحسين البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية والقدرات البشرية ذات الصلة من أجل التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات والمستدامة
- ✓ التخفيف من الفجوات الاجتماعية
- ✓ التعاون الإقليمي

مجالات عمل الوكالة اليابانية للتعاون - الأردن

- تطوير البنية التحتية لتعزيز القطاع التنافسي في الأردن، من أجل توليد المزيد من المصادر أو الدخل:**
- يهدف المشروع إلى تحسين البنية التحتية للسياحة، مما يجعل الموارد السياحية أكثر ملاءمة وجاذبية للسياح، وبالتالي تعزيز قدرة الأردن على كسب العملات الأجنبية اللازمة.
 - يتألف المشروع من ستة مشاريع فرعية: المنطقة التجارية في وسط مدينة عمان، والمتحف الوطني، وطريق البحر الميت، ومجمع البحر الميت البانورامي، وكرك للتنمية السياحية، والتاريخ العمراني القديم للسلط.
- تطوير الموارد البشرية للصناعة وتنمية العمالة يهدف هذا البرنامج إلى خفض معدل البطالة المرتفع لتعزيز التنمية الاقتصادية في الأردن:**
- إنشاء نموذج تشغيلي فعال لمؤسسة التدريب المهني لضمان أن تكون الدورة التدريبية متوافقة مع متطلبات سوق العمل.
- الاستخدام الفعال للموارد المائية المحدودة وتنمية القدرات الإدارية البيئية يهدف هذا البرنامج إلى الاستفادة الفعالة والمحايدة من الموارد المائية المحدودة حيث أن الأردن يقع في الحالات التي يكون فيها الموارد المائية غير فعالة للغاية.**
- توفير التعليم الجيد والحد من الفجوات الإقليمية للتعليم يهدف هذا البرنامج إلى توفير المزيد من فرص التعليم الجيد للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في المناطق الريفية في الأردن.**
- الحد من الفجوات بين الجنسين.**
- تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة.**
- تحسين سبل المعيشة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.**

تونس: Website Address: <https://www.jica.go.jp/tunisia>

مقدمة

- بدأت الوكالة اليابانية للتعاون (جايكا) عملها في تونس منذ بداية العام 1975، عن طريق إرسال المتطوعين. ومنذ ذلك الحين، بدأ التعاون بشكل أساسي من خلال التعاون التقني، والمنح، وقروض المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية، وإرسال المتطوعين في مختلف القطاعات.
- ومن بين المشاريع الكبرى جسر رادس- حلق الوادي، ومحطة كهرباء رادس الكهربائية، و صفاقس - الجم وجابيس - مدنين للطرق السريعة، ومصنع تحلية مياه البحر في صفاقس.
- الركائز الثلاث الحالية للتعاون هي "التنمية الصناعية وتنمية البنية التحتية الاقتصادية"، "التنمية الإقليمية" و"تنمية الموارد المائية والوقاية من الكوارث الطبيعية".
- لتحقيق التنمية المستدامة في تونس، تواصل جايكا السعي إلى تعاون مناسب لتلبية المطالب بالازدهار الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعبئة كل أداة ومورد يمكن لليابان تقديمه.

مجالات عمل الوكالة اليابانية للتعاون – تونس

التعليم

- مشروع إدارة تكنوبارك في بوري السدرية
- مشروع بوجي سيدريا للعلوم والتكنولوجيا وتطوير الحدائق

الموارد المائية / إدارة الكوارث

- مشروع تونس الكبير لمكافحة الفيضانات
- الدراسة حول الإدارة المتكاملة التي تركز على التحكم في الفيضانات في نهر Mejerda

وسائل النقل

- مشروع بناء جسر رادس لا حلق
- مشروع بناء طريق الجم-صفاقس السريع

الموارد الطبيعية والطاقة

- مشروع كهربة وإمداد المياه بالكهرباء الفولتية الضوئية

تنمية القطاع الخاص

التنمية الزراعية / الريفية

مصايد الأسماك

الإدارة البيئية

4.5. الوكالة الأمريكية للتعاون (USAID) US Agency for International Development

الأردن: Website Address: <https://www.usaid.gov/jordan>

مقدمة

- تقود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الجهود الإنسانية والإنمائية لإنقاذ الأرواح والحد من الفقر وتعزيز الحكم الديمقراطي ومساعدة الناس على التقدم إلى ما وراء المساعدة.
- لطالما كانت المساعدات الخارجية الأمريكية لها الهدف المزدوج المتمثل في تعزيز مصالح أميركا في الوقت الذي تعمل فيه على تحسين حياة الناس في العالم النامي.
- تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تعزيز التقدم الإنساني على نطاق واسع في نفس الوقت الذي توسع فيه المجتمعات المستقرة والحررة وتخلق الأسواق والشركاء التجاريين للولايات المتحدة وتشجع حسن النية في الخارج.
- تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أكثر من 100 دولة من أجل:
 - ✓ تعزيز الصحة العالمية
 - ✓ دعم الاستقرار العالمي
 - ✓ تقديم المساعدة الإنسانية
 - ✓ تحفيز الابتكار والشراكة
 - ✓ تمكين النساء والفتيات

مجالات عمل الوكالة الأمريكية للتعاون – الأردن

الديمقراطية والحوكمة:

- تعزز الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساءلة الديمقراطية في الأردن من خلال تحسين المؤسسات الديمقراطية والمشاركة المدنية.
- تدعم برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المجتمع المدني، وتعزز حقوق الإنسان من خلال الإصلاحات الديمقراطية، وتقوي الأحزاب السياسية التمثيلية، وتشجع على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.
- كما تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الحوكمة المحلية واللامركزية وسيادة القانون والشفافية.
- يعتبر إدراج النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين في جميع البرامج أولوية من أجل تحسين العمليات الديمقراطية وتقديم الخدمات والتماسك الاجتماعي، خاصة للمجتمعات التي تستضيف اللاجئين السوريين.
- يشمل شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المؤسسات الديمقراطية الوطنية والحكومات الإقليمية وحكومات البلديات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- حتى الآن، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر من 100 منحة لمنظمات المجتمع المدني وأكثر من 150 منحة للمجتمعات التي تستضيف اللاجئين السوريين، ودربت أكثر من 10000 شاب للمشاركة في الانتخابات الوطنية، ووضعت استراتيجيات لتحسين حكم القانون والمساءلة العامة.

التنمية الاقتصادية والطاقة:

- تعمل برامج الوكالة الأمريكية للتنمية USAID على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين بيئة تمكين الأعمال، وزيادة القدرة التنافسية، وربط العمال المهرة بالعمالة، ومساعدة الفئات الضعيفة.
- منذ عام 2006، ساعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في جذب مليار دولار من الاستثمارات الجديدة إلى الأردن وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل. وقد ساهمت جهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في نمو

السياحة والخدمات الطبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما عززت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية إنشاء صناعة للتمويل الأصغر تخدم أكثر من 300 ألف شخص بمحفظة بقيمة 187 مليون دولار.

- من 2015-2017 ، ساعدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الحكومة الأردنية (GOJ) على جمع 3.75 مليار دولار في صورة تمويل بأسعار معقولة من أسواق رأس المال الدولية. تدعم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الإدارة المالية الحكومية المحسنة من خلال تطبيق نظام موحد لإدارة المعلومات المالية لحكومة الأردن وتحسين أداء الإيرادات وإدارة الضرائب.
- كما تقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بتطوير استراتيجيات لخفض تكاليف الطاقة، وتعزيز الاستثمار العام والخاص في تكنولوجيات الطاقة النظيفة، وإنشاء سوق جديدة لشركات الطاقة ومقدمي الخدمات الأردنيين. كما أنها تساعد حكومة اليابان على زيادة كفاءة الطاقة وتنويع مصادر موارد الطاقة لديها من أجل دمج الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

السكان والصحة العائلية:

- لقد فرض تدفق اللاجئين السوريين ضغوطاً هائلة على النظام الصحي في المملكة. ويتجاوز الطلب على الخدمات الصحية الآن القدرة على توفير الرعاية ، وتكافح مستويات وزارة الصحة والمستشفيات لتقديم الخدمات الأساسية. تدعم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الحكومة الأردنية في:
 - ✓ توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية الإنجابية والأمومة والوليدية والطفل وتحسينها، لا سيما في المجتمعات المتأثرة بأزمة اللاجئين السوريين.
 - ✓ تعزيز مرونة المكونات الأساسية للنظام الصحي في الأردن، بما في ذلك القوى العاملة في المجال الصحي وتمويل الرعاية الصحية والحكومة في القطاع الصحي من أجل تعزيز الاستقرار والاستجابة بشكل أفضل للضغوطات.
 - ✓ بناء وترميم المرافق الرئيسية لوزارة الصحة في جميع أنحاء الأردن، مما يزيد من قدرة الحكومة الأردنية على توفير الخدمات الصحية الأساسية.

التعليم والشباب:

- تدعم برامج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الحكومة الأردنية في إصلاح نظام التعليم من خلال بناء قدرات المعلمين والإداريين ومن خلال بناء المدارس وإعادة تأهيل الفصول الدراسية لتسهيل التعلم المتمركز حول الطفل.
- تعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع الحكومة الأردنية لتعزيز مهارات القراءة والرياضيات للأطفال في الصفوف القليلة الأولى من المدرسة، سواء داخل الفصل أو داخل مجتمعاتهم المحلية، بالإضافة إلى توفير التدريب النفسي والاجتماعي للمدرسين.
- منذ عام 2006 ، قامت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ببناء 28 مدرسة جديدة، وتوسيع 97 مدرسة قائمة، وتجديد 609 فصول دراسية في رياض الأطفال.
- وقد أثبت الأردن أن البلاد ستحتاج إلى 5000 غرفة دراسية إضافية خلال السنوات الأربع القادمة، بسبب تدفق اللاجئين والنمو السكاني.
- ولدعم ذلك الجهد، ستقوم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ببناء 2000 غرفة دراسية من خلال استثمار 230 مليون دولار لبناء 25 مدرسة جديدة ، وتوسيع 120 مدرسة أخرى، وترميم 132 مدرسة.

موارد المياه والبيئة:

- الأردن هي واحدة من أكثر البلدان ندرة في المياه في العالم. يتجاوز الطلب على المياه مصادر المياه العذبة المتجددة في الأردن. وقد أدى تدفق اللاجئين إلى زيادة الطلب على المياه بنسبة 20 في المائة في جميع أنحاء البلاد، و 40 في المائة في المحافظات الشمالية، وزيادة الضغط على البنية التحتية للمياه ومعالجة المياه المستعملة.
- ولمواجهة الاحتياجات المتزايدة، تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقوية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتحسين إدارة قطاع المياه، وحماية الموارد الطبيعية، وزيادة إمدادات المياه والحفاظ على استخدام المياه.
- منذ عام 2000، قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر من 700 مليون دولار لقطاع المياه في الأردن من خلال إنشاء محطة السمره لمعالجة مياه الصرف الصحي، ومحطة معالجة مياه زارة ماعين، ومشاريع مياه مجتمعية في جميع المحافظات، وتحسينات رئيسية في عمان. شبكة المياه، وإنشاء شركة مياه العقبة، والعمل على إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه في الأردن في الشمال.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

- يعد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء أولوية بالنسبة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تشارك USAID في تشجيع التغييرات في الأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية، وتعزيز الدعوة وإصلاح السياسات للقضايا القائمة على النوع الاجتماعي، وتوسيع الوصول إلى الخدمات التي تركز على المرأة، وتشجيع المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة.

لبنان: [Website Address: https://www.usaid.gov/lebanon](https://www.usaid.gov/lebanon)

مقدمة

- تلتزم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ببناء لبنان سيادي ومستقر ومستقل ومزدهر يعيش في سلام مع جيرانه.
- كما تقدم الوكالة دعم وخدمات عالية الجودة وموثوقة لمواطني لبنان في قطاعات التعليم والمياه والصرف الصحي والحكم.
- تهدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تعزيز الفرص الاقتصادية وحماية البيئة وتحقيق الاستقرار في المناطق الفقيرة والمحرومة في لبنان، كما تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جهود لبنان لمعالجة الآثار غير المباشرة للأزمة السورية.

مجالات عمل الوكالة الأمريكية للتعاون – لبنان

الاستثمار في الناس:

- تزيد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من فرص الحصول على التعليم، وتحسن من بيئات التعلم وتقدم إنجازات الطلاب، وتعمل بالشراكة مع نظراء ومجتمعات محلية. تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تعزيز جودة المدارس العامة في لبنان من خلال تحديث المباني وتوفير الموارد المادية وتعزيز المشاركة المجتمعية في المدارس وتدريب المعلمين من خلال برنامج تطوير تأهيل إعادة التأهيل للمدارس وتحسين المعلمين.

الحكم العادل والديمقراطي:

- تهدف برامج الديمقراطية والحكم في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تحسين الوصول إلى الخدمات العامة، وتعزيز استجابة منظمات المجتمع المدني (CSOs) وتعزيز ثقافة المواطنة والنشاط المدني القائم على القضايا.
- يقوم مشروع تعزيز مشاركة المواطن النشط التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) باستطلاع مخاوف المواطنين ويقدم منحاً لمنظمات المجتمع المدني لمعالجة هذه المخاوف من خلال الدعوة والإعلام والعمل المجتمعي. من خلال تعزيز الإدارة المالية للمنظمات المحلية، يسعى هذا المشروع أيضاً إلى تنويع مجموعة شركاء USAID المستقبليين بالمؤهلات لكي يصبحوا مستقبليين مباشرين لتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- وقد بلغت جهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتعزيز مشاركة المواطنين أكثر من 397,000 مواطن لبناني، أو ما يقرب من واحد من كل عشرة أشخاص في لبنان، وزودت أكثر من 29,000 شاب بمهارات النشاط المدني.
- يساعد دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمجتمع المدني والحكومة المحلية، وخاصة في المناطق التي تكون فيها التوترات عالية، في الحفاظ على الحيز الديمقراطي، وتحسين تصورات الحوكمة وتعزيز السلام المدني.

النمو الاقتصادي:

- تساعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تحسين الفرص الاقتصادية المتاحة للشعب اللبناني، لا سيما في المناطق الريفية. على سبيل المثال، تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المزارعين لتحديث إنتاج البيوت المحمية وإنشاء عمليات مستدامة مالياً تزيد من القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية. إضافة إلى ذلك، تعمل برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تطوير سلاسل القيمة الكاملة للتشغيل من أجل خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل للفقراء والمحرومين اقتصادياً، لا سيما في المناطق الريفية.
- كما تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم القروض الصغيرة للأفراد والتعاونيات. بشكل عام، تم إنشاء ما يقرب من 120,000 فرصة عمل أو استمرارها نتيجة للمساعدة الأمريكية. كما توفر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الموارد للبلديات لتنفيذ برامج التنمية المحلية ذاتياً والتي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نطاق واسع.
- بالشراكة مع خدمة الغابات في الولايات المتحدة، تعالج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خطر الحرائق وتشجع إعادة التحريج للحفاظ على الغابات القليلة المتبقية في لبنان.

تونس: [Website Address: https://www.usaid.gov/tunisia](https://www.usaid.gov/tunisia)

مقدمة

- أظهر التونسيون التزامهم بالعملية الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية الرئيسية لتوسيع المجال للمشاركة السياسية والفرص الاقتصادية، وبناءاً عليه تستجيب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للطلبات التونسية لدعم الحكم الديمقراطي والنمو الاقتصادي في الدولة.

مجالات عمل الوكالة الأمريكية للتعاون – تونس

الديمقراطية والحكم

- هدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هو دعم الدمج الديمقراطي في تونس، من خلال الاستثمار في المبادرات التونسية التي تعزز المساءلة والإدماج لدعم التماسك الاجتماعي. وكجزء من هذا الجهد، ساعدت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تونس في تنظيم وإدارة ما تم الإشادة به على نطاق واسع على أنه انتخابات متعددة الأحزاب حرة ونزيهة للجمعية التأسيسية لصياغة دستور تونس.
- تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حالياً مع الحكومة والمجتمع المدني لدعم بيئة قانونية أكثر تناسقاً للمنظمات غير الحكومية. كما تدعم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مشاركة منظمات المجتمع المدني التونسية في مجتمع إقليمي من الممارسات لتعزيز معرفتها وقدرتها على النهوض بالتنمية الإيجابية للشباب وقدرتهم على الصمود في مجتمعاتهم المحلية.

وظائف والنمو الاقتصادي:

- بعد الثورة، قدمت الوكالة الأمريكية للتعاون USAID مجموعة واسعة من المساعدات الاقتصادية والشراكات لدعم إصلاح السياسات الاقتصادية وخلق بيئة مواتية للنمو وخلق الوظائف. وقد وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 985 مليون دولار كضمانات قروض سيادية لدعم أهداف الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي في البلاد.
- تدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حالياً هذه الإصلاحات الاقتصادية من خلال المساعدة الفنية التي يقدمها مشروع الضرائب والجمارك (TCP)، حيث تقدم المساعدة التحليلية والسياساتية لوزارة المالية لدعم أجندة الإصلاح الاقتصادي اللازمة لتحرير الاقتصاد التونسي.
- تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتنفيذ مشاريع لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، ودفع النمو الاقتصادي وخلق وظائف مستدامة في القطاع الخاص.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار والشراكات العالمية:

- تعمل برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مساعدة التونسيين لأنهم يحمون مواردهم المائية وسط مناخ متغير سيؤدي إلى مزيد من الضغط على إمدادات المياه المحلية.
- من خلال برامج إقليمية متعددة، تقدم الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الدعم للبحوث التونسية، وتطوير التكنولوجيا، وإدارة أنشطة الموارد المائية لتحسين الكفاءة، والإدارة، والأثر البيئي لاستخدام المياه وإمداداتها عبر القطاعات الاقتصادية.

4.6. الوكالة الألمانية للتعاون (GIZ) German International Cooperation Agency

الأردن: Website Address: <https://www.giz.de/en/worldwide/360.html>

مقدمة

- تعمل شركة GIZ الوكالة الألمانية في الأردن منذ أكثر من 40 عامًا، وافتتحت مكتبها في العاصمة عمان في عام 1979. يعمل لديها حاليًا 163 موظفًا محليًا و 74 موظفًا دوليًا و 8 متخصصين متكاملين وأربعة من عمال التطوير في البلاد.

مجالات عمل الوكالة الألمانية للتعاون – الأردن

مصادر المياه:

- منذ عام 2001، كانت المياه هي الأولوية في التعاون الأردني الألماني. يعتبر الأردن أحد أكثر دول العالم حرمانًا من المياه، وتساعد GIZ في توفير نظام مستقر وكاف لإدارة المياه والصرف الصحي من خلال العديد من التدابير.

إدارة المخلفات:

- إن التدفق الهائل للاجئين السوريين في الأردن قد وضع عبئاً هائلاً على المحافظات المحلية المضيفة لاستيعاب المطالب المتزايدة على إدارة النفايات. تقوم GIZ بتعزيز التحسينات في إدارة النفايات في مختلف المحافظات لتوفير الدعم الفني لموظفي البلدية بهدف تعزيز تنظيم آلية لجمع النفايات.

العمالة والتدريب المهني والتعليم:

- بهدف خلق آفاق اقتصادية ومهنية للأردنيين والفلسطينيين والسوريين الذين يعيشون في الأردن، تم البدء في مجال أولوية ثانوي في الأردن منذ عام 2015. تعزز GIZ تدابير في التعليم والتدريب المهني وخلق فرص العمل. تعمل GIZ مع المؤسسات العامة الرئيسية لضمان أن تدابير سياسة سوق العمل تحقق التأثيرات المرجوة وتؤدي إلى استثمارات مستدامة وفرص عمل دائمة.
- كما تعمل GIZ على تعزيز حماية البيئة والحفاظ على الموارد في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من البرامج الإقليمية التي يتم تنفيذها من الأردن، بما في ذلك في قطاع التمويل الأصغر، من أجل التكامل الاقتصادي وتمكين المرأة، لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، للمشاركة السياسية للمرأة، في الصحة النفسية والنفسية والمشاريع المشتركة. مع الشركاء العرب.
- في الأردن، تعمل GIZ بالنيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، والوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة، والمحافظة على الطبيعة والسلامة النووية (BMU) والاتحاد الأوروبي (EU).

لبنان: Website Address: <https://www.giz.de/en/worldwide/370.html>

مقدمة

- تقوم الوكالة الألمانية في لبنان بدعم التعاون الألماني اللبناني لأكثر من 20 عامًا. يعمل حاليًا في البلاد 23 موظفًا وطنيًا و 18 موظفًا دوليًا، ومتخصص واحد وخمسة عمال تنمية.

مجالات عمل الوكالة الألمانية للتعاون – لبنان

- تدعم ألمانيا إعادة الإعمار، وتشجع الاستعانة بمساعدات الإنعاش التي يوفرها المجتمع الدولي، على إعادة الاستقرار على نطاق واسع في لبنان. كجزء من استجابتها للأزمة المستمرة في سوريا والعدد الكبير من اللاجئين والمشردين في المنطقة، قامت الحكومة الألمانية بتوسيع دعمها للبنان بشكل كبير في الآونة الأخيرة.
- تركز مشاريع GIZ في لبنان على:
 - ✓ التعليم: تجديد المدارس، وتحسين بيئة التعلم في المدارس الحكومية مع الطلاب اللبنانيين والسوريين
 - ✓ العمالة: زيادة قابلية توظيف الباحثين عن عمل وتعزيز فعالية سوق العمل اللبناني
 - ✓ المياه: تحسين حياة العائلات السورية والمجتمعات المضيفة في لبنان من خلال تحديث إمدادات المياه.
- بالإضافة إلى ذلك، وبالشراكة مع خدمة السلام المدني (CPS)، تدعم GIZ المشاريع التي تعزز التبادل بين الأديان والثقافات والصراع المدني.
- نيابة عن الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، تنفذ GIZ أيضا المشاريع التي توسع نطاق خدمات الدعم النفسي الاجتماعي وتعزز المشاركة الاجتماعية من قبل اللاجئين الفلسطينيين ومنظماتهم في لبنان.
- يتم تسليم هذه المشاريع بالشراكة مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وهناك مشروع آخر في GIZ يشجع مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان والبلدان المجاورة.

تونس: <https://www.giz.de/en/worldwide/326.html> Website Address:

مقدمة

- عملت الوكالة الألمانية للتعاون (GIZ) في تونس منذ عام 1975. وفي عام 1999، افتتحت مكتباً في تونس العاصمة. يعمل حالياً في البلاد 215 موظفاً محلياً و 54 موظفاً دولياً و 4 متخصصين متكاملين.

مجالات عمل الوكالة الألمانية للتعاون – تونس

- تنشط GIZ في تونس بالنيابة عن الحكومة الألمانية والاتحاد الأوروبي (EU). وهي تعمل مع الشركاء المحليين في أكثر من 45 مشروعاً وتدعم البلاد في سياستها الاقتصادية وتطورها الديمقراطي. المجالات ذات الأولوية:
 - ✓ التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز العمالة
 - ✓ التنمية الإقليمية والحكم المحلي والديمقراطية
 - ✓ حماية الموارد الطبيعية
 - ✓ الطاقة والمناخ
- ومن أجل تحسين الأداء الاقتصادي للمنطقة وجذب المزيد من الاستثمارات إلى البلد، يُقدّم الدعم للدولة والشركات القائمة والشركات الناشئة - على سبيل المثال، في الاقتصاد الرقمي، مما يخلق المزيد من فرص العمل.
- وثمة نقطة محورية أخرى هي لامركزية هياكل الإدارة العامة والأعمال التجارية. تنصح GIZ شركائها التونسيين في تطوير المناطق الداخلية المحرومة وتدعم تطوير الهياكل الإقليمية.

- كما تشجع GIZ على الاستخدام الإقليمي المستدام لموارد المياه. بالتعاون مع المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، يتم تطوير الحلول للممارسات الزراعية والتنمية الريفية التي تحافظ على الموارد.
- بالإضافة إلى ذلك ، يتم تقديم الدعم لتوسيع قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. على سبيل المثال، تقدم GIZ النصح للحكومة التونسية حول صياغة القوانين. وفي الوقت نفسه، يساعد هذا القطاع الخاص على زيادة تطوير السوق المحلية.
- كما يركز التعاون الألماني التونسي على موضوع الهجرة، حيث افتتح مركز استشارات الهجرة في تونس في مارس 2017 حيث يمكن للتونسيين الحصول على المشورة فيما يتعلق بالفرص المتاحة في أسواق العمل الألمانية والتونسية.

4.7. وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN- United Nations agency for human settlements (HABITAT))

الأردن: [Website Address: https://unhabitat.org/jordan](https://unhabitat.org/jordan)

مقدمة

- في عام 2005، وقع موئل الأمم المتحدة (وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) على اتفاقية استضافة مع حكومة الأردن وأنشأ مكتباً قطرياً في عمان لتشجيع الأنشطة في مجال المستوطنات البشرية ودعم الحكومة الأردنية لتشجيع المدن والبلدات المستدامة بيئياً واجتماعياً. كما يعمل موئل الأمم المتحدة وفقاً للولاية العامة لموئل الأمم المتحدة وخطط التنمية الوطنية ويتواءم البرنامج القطري بشكل وثيق مع أولويات التنمية في الأردن ويركز على مجالات العمل التالية:
 - ✓ السياسات والتشريعات الحضرية
 - ✓ الأرض والحكم
 - ✓ التخطيط والتصميم الحضري والخدمات الأساسية الحضرية
 - ✓ الإسكان وترقية الأحياء الفقيرة
 - ✓ الحد من المخاطر وإعادة التأهيل
 - ✓ البحوث الحضرية وتنمية القدرات والاقتصاد الحضري والتمويل البلدي.
- يركز برنامج موئل الأمم المتحدة للفترة 2015 - 2017 على العمل مع الشركاء الحكوميين المركزيين والمحليين لدعمهم في تعزيز جميع جوانب الحوكمة والإدارة في المناطق الحضرية من خلال:
 - ✓ التحضر الفعال ، والتخطيط الحضري ، والحكم المحلي
 - ✓ تحسين إدارة الأراضي وإدارتها
 - ✓ زيادة التركيز على الإسكان المؤيد للفقراء
 - ✓ تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية
 - ✓ تعزيز القدرة الأردنية على الصمود في الأزمات الحضرية التي طال أمدها.

مجالات عمل وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الأردن

- الأردن - التخطيط العمراني والتصميم

- ✓ المشروع: تعميم التنوع البيولوجي في التنمية السياحية في الأردن
- ✓ مشروع: مخطط الزرقاء الرئيسي
- الأردن - الاقتصاد الحضري
- ✓ المشروع: تصنيف الائتمان
- ✓ مشروع: برنامج تمويل البلديات الأردني (المرحلة الثانية) - تعزيز الإيرادات الداخلية
- الأردن - الإسكان وترقية الأحياء الفقيرة
- الأردن - الحد من المخاطر وإعادة التأهيل
- ✓ مشروع: خطة الطوارئ وإدارة المخاطر المحلية
- ✓ مشروع: تعزيز المرونة الحضرية من خلال تحسين الخدمات الحضرية في 10 مدن أردنية (تحديد المدينة والمدينة)

لبنان: Website Address: <https://unhabitat.org/lebanon>

مقدمة

- يقوم مؤنل الأمم المتحدة على الصعيد العالمي وعلى المستويين الإقليمي والقطري بمواءمة استراتيجياته وخطته وخطط عمله بحيث يصبح متنسقاً مع أهداف الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة ومع توصيات جدول الأعمال الحضري الجديد.
- في لبنان، مع غياب الجهات الوطنية المعنية بالسياسة الحضرية والتخطيط الحضري، يكرس البرنامج القطري جهوداً هائلة للضغط والترويج وتنفيذ البرامج والتدخلات التي تساهم في تحقيق أهداف الهدف 11 والأجندة الحضرية الجديدة.
- إن وثيقة البرنامج القطري التي سيتم إعدادها قريباً، والتي ستعكس استراتيجية وتخطيط مؤنل الأمم المتحدة في السنوات الخمس القادمة، ستوضح بشكل كبير الأنشطة المخطط لها والنهج المعتمدة والاستراتيجيات المقترحة وصلتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 11 والأجندة الحضرية الجديدة.

مجالات عمل وكالة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لبنان

- التخطيط العمراني والتصميم
- التشريعات الحضرية والأرض والحوكمة
- الاقتصاد الحضري
- الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية
- الإسكان وترقية الأحياء الفقيرة
- الحد من المخاطر وإعادة التأهيل
- البحوث وتنمية القدرات

4.8. الوكالة السويدية للتنمية والتعاون (SIDA) Swedish International Development Cooperation Agency

الأردن: Website Address: <https://www.sida.se/English/where-we-work/Asia/the-Middle-East>

مقدمة

- تتعاون SIDA مع أصدقاء الأرض بهدف دعم الحوار والتعاون عبر الحدود على المستوى المحلي حيث يتم تقاسم مشاكل المياه الشائعة وزيادة المعرفة العامة حول استخدام المياه بشكل أكثر فعالية.
- في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) يستند عمل SIDA على إستراتيجيتين، إستراتيجية إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإستراتيجية محددة للأزمة في سوريا، والتي تضم أيضاً دول الجوار.
- تركز الإستراتيجيتان على حقوق الإنسان والمساواة والديمقراطية المصممة للتطوير الإقليمي والوضع الحالي.